مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: تقييم الإصلاحات المالية وأثرها على النمو الاقتصادي في سورية في الألفية الثالثة – دراسة حالة
اسم الكاتب: د. عبدالله ابراهيم اويان
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5916
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 17:03 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Assessment of Financial Reforms and their Impact on Economic Growth in Syria in the Third Millennium - case study

Dr. Abdullah OUBAN*

(Received 2 / 6 / 2023. Accepted 18 / 7 / 2023)

□ ABSTRACT □

With the beginning of the third millennium, Syria took important steps towards the policies of openness and liberalization, as the first decade witnessed many reforms in this regard. On the financial level, the government announced for the first time financial reforms focused on the banking sector and the establishment of the stock market. On the commercial level, trade liberalization has been carried out with many countries. On the level of financial information, Syria has adopted the IFRS in order to achieve international consensus on the financial reports level. However, these steps quickly faltered after the outbreak of the Syrian crisis in 2011, which inflicted heavy losses on the economy and stock markets and reduced the financial sector size. This research aims to evaluate the implemented financial reforms, and to do this it was necessary firstly to analyze the contemporary Syrian financial system to identify the problems that required these reforms. Many economists agree that the main problem of the Syrian economy lies in the financial system, and in the financial policies followed.

The Syrian economy was based, for long period, on the direct interventionist policies and the central planning model. The government found in the policies of directing credit and managing interest rates an important factor for production. In order to finance the budget debt and maintain a low inflation rate, it excluded private sector from competition for the funding available in the banking sector. To control the banking system, it reduced it to a large commercial bank and four small specialized banks. To encourage national industry, it restricted imports and implemented a multiple parities of exchange regime. The analysis of the Syrian financial system showed that it fits with the state of "Financial Repression" defined by the authors of the "Financial Liberalization Theory", which leads to undermining the financial system's contribution to financing the economy, whereas Syria is considered one of the most weak level of financial development in the MENA countries.

The research relied on the case study approach through description and analysis, given that the aim is to provide appropriate recommendations regarding the implemented financial reforms. The research concluded that these reforms were not sufficient to solve the chronic problems caused by a large legacy of the central economy and financial repression. Moreover, the reforms approach was inappropriate to improve the banking sector efficiency, in addition to they were suffering from bad timing and absence of a comprehensive strategy that includes adherence to reform stages. As a result, it is necessary to work on preparing an appropriate background before initiating any financial reform, meaning the necessity of improving the quality of the prevailing initial conditions such economic, financial, institutional, legal, legislative and judicial conditions and the quality of information, and to look at a transitional phase through which appropriate monetary and financial controls are put in place to abandon interventionist policies and establish the institutional structure of the banking system that secures this passage.

Keywords: Financial Repression, Financial Liberalization, Financial Development, Economic Development.

Copyright  **:**Tishreen University journal-Syria, The authors retain the copyright under a CC BY-NC-SA 04

***Assistant Professor in Accounting Department, Faculty of Economics, Tishreen University, lattakia, syria. abdouban@yahoo.com**

تقييم الإصلاحات المالية وأثرها على النمو الاقتصادي في سورية في الألفية الثالثة – دراسة حالة

د. عبدالله ابراهيم اوبان*

(تاريخ الإيداع 2 / 6 / 2023. قُبِل للنشر في 18 / 7 / 2023)

□ ملخّص □

مع بداية الألفية الثالثة خطت سورية خطوات مهمة باتجاه سياسات الانفتاح والتحرير حيث شهد العقد الأول العديد من الإصلاحات في هذا الشأن. فعلى الصعيد المالي، أعلنت الحكومة للمرة الأولى إصلاحات مالية تركزت على القطاع المصرفي وإنشاء سوق الأوراق المالية. وعلى الصعيد التجاري، تم العمل على تحرير التجارة مع العديد من الدول. وعلى صعيد المعلومات المالية، تبنت سورية المعايير المالية الدولية بغية تحقيق توافق دولي على مستوى التقارير المالية. إلا أن هذه الخطوات سرعان ما تعثرت في 2011 إثر اندلاع الأزمة السورية التي ألحقت بالاقتصاد وأسواق الأسهم خسائر كبيرة وقلصت حجم القطاع المالي. يهدف هذا البحث إلى تقييم الإصلاحات المالية المنفذة في العقد الأول من الألفية الثالثة، وللقيام بذلك كان لا بد أولاً من تحليل النظام المالي السوري المعاصر لتحديد المشاكل التي استوجبت أساساً هذه الإصلاحات. ويجمع العديد من الاقتصاديين على أن مشكلة الاقتصاد السوري الأساسية تكمن في النظام المالي وفي السياسات المالية المتبعة.

أستند الاقتصاد السوري لفترة طويلة على السياسات التدخلية المباشرة للحكومة ونموذج التخطيط المركزي للتنمية، فوجدت الحكومة في سياسات توجيه التسليف وإدارة أسعار الفائدة عاملاً هاماً للإنتاج. ولتمويل الدين الموازني والحفاظ على معدل تضخم منخفض، أقصت القطاع الخاص من المنافسة على التمويل المتاح لدى القطاع المصرفي. وللسيطرة على النظام المصرفي، قامت باختصاره إلى مصرف تجاري كبير وأربع مصارف صغيرة متخصصة. ولتشجيع الصناعة الوطنية، قيدت الاستيراد وعملت بسياسة سعر الصرف المتعدد. أظهر تحليل النظام المالي السوري أنه يتناسب مع حالة "الكبح المالي" المحددة من قبل أصحاب "نظرية التحرير المالي"، مما أدى إلى تقويض مساهمة النظام المالي في تمويل الاقتصاد، حيث تعتبر سورية من الدول الأكثر ضعفاً على مستوى التنمية المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

اعتمد البحث على منهج دراسة الحالة من خلال الوصف والتحليل على اعتبار أن الهدف هو تقديم التوصيات الملائمة فيما يخص الإصلاحات المالية المنفذة. وقد توصل البحث إلى نتائج أهمها أن هذه الإصلاحات لم تكن كافية لحل المشاكل المزمنة الناجمة عن إرث كبير من الاقتصاد المركزي والكبح المالي. كما أنها تمت وفق مقاربة غير ملائمة لتحسين فعالية القطاع المصرفي فضلاً عن أنها كانت تعاني منذ البدء من التوقيت السيئ ومن غياب استراتيجية شاملة تتضمن التقيد بمراحل الإصلاح. بالنتيجة، يصبح من الضروري العمل على تهيئة الأرضية المناسبة قبل الشروع بأي إصلاح مالي، أي تحسين نوعية الشروط الأولية السائدة التي ينطلق منها الاقتصاد السوري من شروط اقتصادية ومالية ومؤسساتية وقانونية وتشريعية وقضائية ونوعية معلومات، والنظر إلى مرحلة انتقالية يتم من خلالها وضع الضوابط النقدية والمالية الملائمة للتخلي عن السياسات التدخلية وإنشاء البنية المؤسساتية للنظام المصرفي التي تؤمن العبور نحو نظام السوق بكل أمان.

الكلمات المفتاحية: الكبح المالي، التحرير المالي، التنمية المالية، التنمية الاقتصادية.

حقوق النشر : مجلة جامعة تشرين- سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص CC BY-NC-SA 04

* **مدرس – قسم المحاسبة – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين- اللاذقية- سورية. abdouban@yahoo.com**

مقدمة:

يلعب النظام المالي دوراً جوهرياً في الاقتصاد فلا يمكن لهذا الأخير أن يعمل بشكل فعال ويتطور من دون نظام مالي قوي. ويُفهم دور هذا النظام في تحديد مستوى الأداء الاقتصادي الكلي من دوره المركزي في تعبئة الادخار المحلي وتمريره نحو الاستثمار. تهدف الأنظمة المالية إلى التوسط ما بين المقرضين والمقترضين من أجل توفيق قراراتهم الادخارية والاستثمارية. وتشكل هذه الوساطة إحدى محددات سرعة التنمية الاقتصادية للدول وهي تتم من خلال المؤسسات والأسواق المالية، وإن دور ووزن كل منهما يحدد بنية النظام المالي بالعمق. إن ملاحظة مختلف الأنظمة المالية الموجودة يظهر تنوعاً للبنى لا يمكن إرجاعه لنموذج وحيد. إن هذه الأنظمة، بعيدةً عن أن تكون نتاجاتٍ عفوية، إنما هي ثمرة التاريخ الاقتصادي والسياسي والاجتماعي وتأثير الخارج.

في الدول المتقدمة، يلعب النظام المالي دوراً رئيسياً على الصعيدين الجزئي والكلي، بدءاً من تحقيق أهداف السياسة النقدية مروراً بعملية الوساطة المالية وانتهاءً بتسهيل الصفقات اليومية. أما في معظم الدول النامية، فقد أُعيقت الأنظمة المالية حتى عن أن تؤدي وظائفها الأساسية لكونها خاضعة لضرائب تعسفية على شكل سقوف على معدلات الفوائد المدينة والدائنة ومعدلات عالية من التضخم. وتستخدم الحكومات هذه الممارسات لتمويل دينها العام وعجزها الموازني بتحقيق وفورات على مدفوعات فوائد الدين العام الداخلي وعلى كمية المال الموجودة الخاضعة للضريبة التضخمية، كما أن الأنظمة المالية لتلك الدول غالبا ما تُستخدَم كأداة تمويل لقطاعات تُعتبَر كذات أولوية على شكل تخصيص انتقائي للتسليف أو تخفيض لكلفته أو تخصص للمؤسسات المالية. وتندرج هذه الممارسات تحت مصطلح "الكبح المالي" الذي يشير لمختلف أشكال القيود المفروضة من الحكومات[1] على نشاط المؤسسات المالية من تثبيت إداري لمعدلات الفائدة، تحكم بالقطع، وتقييد للمنافسة وتوجيه للائتمان.

وفي المقابل، اعتبر دعاة "التحرير المالي" أن السياسات التدخلية المطبقة في الستينات قد عرفت في معظم الدول النامية إخفاقاً في نشر التنمية الاقتصادية لكونها أوصلتهم إلى حالة الكبح المالي. ظهر مفهوم التحرير المالي في بداية السبعينات في كتابات كل من McKinnon (1973) وShaw (1973)، مؤسسِيَ المدرسة الليبرالية الحديثة في ستانفورد، حيث قدماه كوسيلة فعالة لتحسين كفاءة الانظمة المالية وتسريع النمو الاقتصادي وأساساً لاستراتيجية جديدة للتنمية. ولم تتأخر نظرية التحرير المالي حتى وجدت أصداء مرحِّبة ليس فقط لدى الدول النامية وإنما لدى المنظمات الدولية الكبيرة (World Bank وIMF). ولم يكن هذا النجاح مفاجئاً لأن المجتمع الاقتصادي كان، ومنذ الستينات، ينتظر أداة نظرية متماسكة لفهم العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية المالية في الدول النامية. وقد شكلت هذه النظرية مرجعاً نظرياً قام لاحقاً العديد من الباحثين بإثراء الموديلات الأولية لاقتصاديّ ستانفورد كما أنها، بطبيعة الحال، لم تنج من انتقادات التيارات النظرية الأخرى.

مع دخول الألفية الثالثة انفتح الاقتصاد السوري تدريجياً لصالح سياسات التحرير، وقد شهدت الفترة الممتدة ما بين 2001 واندلاع الأزمة في 2011 العديد من الإصلاحات في هذا الشأن. فعلى الصعيد المالي، أعلنت الحكومة للمرة الأولى[2] إصلاحات مالية تركزت على إصدار القانون الجديد للمال والتسليف في 2001 وإصلاح المصارف الحكومية والسماح بتأسيس مصارف خاصة (مرسوم 2001/28)، كما أعيد فتح سوق الأسهم في 2009 بعد أكثر من 40 عام. وعلى الصعيد التجاري، تم العمل على تكييف التجارة الخارجية مع قواعد التجارة العالمية وقد ترجم ذلك بالعديد من

1 ولم يكن ذلك غريباً في الدول الصناعية والنامية في الخمسينات والستينات، فقد كان التيار السائد في اقتصاديات التنمية والمتأثر بالنظرية الكينزية يوصي بتبني سياسات تدخلية في جميع القطاعات وخصوصاً القطاع المالي، وذلك نتيجة لـ: الاثار السلبية الكبيرة للكساد العظيم، نجاح التدخل الحكومي في البلاد الصناعية بعد الكساد، معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة للاتحاد السوفياتي السابق ودول شرق ووسط أوروبا بالاعتماد على الأنظمة المركزية ونظريات التنمية الاقتصادية السائدة .

2 وهي أول اصلاحات تستهدف تحسين مساهمة النظام المالي في الاقتصاد على الرغم من الإصلاحات التي بدأتها الحكومة نحو اقتصاد السوق منذ نهاية الثمانينات.

الخطوات منها تحرير التجارة بين سورية والعديد من الدول في إطار اتفاقيات ثنائية[3]. وعلى صعيد المعلومات المالية، تُرجم هذا الانفتاح بتبني سورية للمعايير المالية الدولية بغية تحقيق توافق دولي في إعداد التقارير المالية[4]. إلا أن جميع هذه الخطوات سرعان ما تعثرت في 2011، ووفق معهد Carnegie فإن الازمة السورية كبدت الاقتصاد وأسواق الأسهم خسائر كبيرة سيكون من تداعياتها على القطاع المالي تقليص حجمه. إن المطلِّع على التاريخ السوري المعاصر يدرك تماماً أنه لا يمكن فهم مشاكل الاقتصاد الحالية بالنظر إلى فترة الأزمة فقط وإنما لا بد من العودة إلى ما قبل ذلك. ويجمع العديد من الاقتصاديين[5] على أن مشكلة الاقتصاد السوري الأساسية تكمن في النظام المالي وبشكل أدق في قضية تمويله وفي سياسات الكبح المالي المتبعة. يأتي هذا البحث لتقييم الإصلاحات المالية المنفذة خلال العقد الأول من الألفية الثالثة والتي توقفت في 2011 بسبب الأزمة. وباعتبار أنه لا يمكن القيام بتقييم تلك الإصلاحات دون التطرق إلى مشاكل النظام المالي التي استوجبت أساساً تلك الإصلاحات، فإن تحليل النظام المالي السوري المعاصر يفرض نفسه.

مشكلة البحث:

إن تقييم نجاح الإصلاحات المالية والتحرير المالي الذي انتهجته سورية يعتمد على الإجابة على سؤال البحث: هل سيؤدي تبني نهج التحرير المالي إلى النتائج المرجوة على النمو الاقتصادي في الحالة السورية؟ ويأتي هذا التساؤل من الجدل الدائر في أدبيات التنمية الاقتصادية حول التحرير المالي بين من يقدمه كوصفة عالمية للدول النامية لانتشالها من حالة التخلف (World Bank وIMF) وبين من ينتقده بل وحتى يحمله مسؤولية بعض الانهيارات[6]. وتجمع الدراسات على أن قرار التحرير المالي ليس سوى خطوة ينبغي أن تسبقها مجموعة من الخطوات الواجب إنجازها اولاً حتى تتحقق أية فوائد. ومن هذا المنطلق، فإن الإجابة على سؤال البحث تتم بدءاً من التحقق من استيفاء سورية للشروط الأولية الأساسية اللازمة وصولاً إلى التعرف على المشاكل التي تحول دون تحقق هذه الشروط وسبل مواجهتها بالاعتماد على تجارب الدول النامية الناجحة.

أهمية البحث وأهدافه:

تأتي أهمية البحث بالنسبة للحالة السورية من خلال استقصاء الجدل القائم حول التحرير المالي بين التيارات الفكرية وتحديد أيها هو الأكثر ملائمة للحالة السورية، وذلك بالاستفادة من تجارب العديد من الدول النامية التي سبقت في تطبيق هذا النهج لتجنب مكامن الفشل وتكريس نقاط النجاح وبما يأخذ بالاعتبار خصوصية الحالة السورية. ويتمثل الهدف الأساسي للبحث في تقييم الإصلاحات المالية السورية وأثرها على النمو الاقتصادي.

منهجية البحث:

اعتمد البحث على الأسلوب الاستنباطي حيث تم الرجوع إلى الأدبيات من كتب وأبحاث ودوريات للتعرف على الدراسات السابقة ذات الصلة. كما اعتمد البحث على منهج دراسة الحالة من خلال الوصف والتحليل على اعتبار أن

3 مع تركيا، وإيران، ومنطقة التجارة العربية الحرة، واتفاقيات الشراكة السورية الأوروبية، وكذلك التحضير للانضمام إلى دول EURASIAN CUSTOMS UNION ومشروع إتفاقية تجارة مع دول MERCOSUR ودول COMCEC بالإضافة لقبول سورية كعضو مراقب لدى منظمة التجارة العالمية في 2010.

4 صدرت قوانين عديدة تكرس اعتماد المعايير المالية الدولية من قبل جميع الجهات الخاضعة لإشراف هيئة الأوراق والأسواق نذكر منها المرسوم 2006/55.

5 نذكر منهم القاضي (2002) "الإصلاح الاقتصادي في سورية، إلى أين؟"، سعيفان (2003) "قضايا الإصلاح الاقتصادي والمالي في سورية".

6 دراسات انتقدت التحرير المالي واعتبرته مسؤولاً عن الانهيارات المالية لبعض لدول النامية التي اتبعت برامج التحرير ومنها دراسة Diaz-Alejandro (1985)

الهدف هو تقديم التوصيات الملائمة فيما يخص الإصلاحات المالية المنفذة. وعلى اعتبار أن هذا النوع من الإصلاحات يتطلب وقتاً حتى تبدأ آثاره بالظهور وهو ما لم يكن متاحاً في الحالة السورية بسبب اندلاع أحداث الأزمة في 2011، فإن منهجيتنا في تقييم الإصلاحات المالية في ظل صعوبة تحديد آثارها على الاقتصاد اعتمدت على تحديد مدى استيفاء سورية للشروط الأولية اللازمة للإصلاح المالي. وللقيام بذلك عملياً قام البحث بدراسة تطور المتغيرات الاقتصادية والمالية السورية وصولاً إلى العام 2004 بغية إبراز المناخين الاقتصادي والمالي السائدين قبل دخول المصارف الخاصة وتأسيس السوق المالي.

حدود البحث:

أ – استغراق عملية الإصلاحات المالية والتحرير المالي عموماً لوقت طويل قبل جني أي منافع منها فآثارها على النمو الاقتصادي إنما هي آثار طويلة الأجل.

ب – عدم مرور الوقت الكافي بين دخول الإصلاحات المالية حيّز التنفيذ واندلاع أحداث الأزمة السورية في 2011 بشكل يسمح بتقييم آثار هذه الاصلاحات نظراً للخسائر الضخمة التي لحقت بالاقتصاد والقطاع المالي.

ت – العقوبات التي تعرضت لها سورية والتي أدت إلى إلحاق خسائر كبيرة بالمشاريع الوطنية وإلى إحجام العديد من المشاريع الأجنبية عن الدخول إلى السوق السورية خوفاً من تعرضها للعقوبات.

مخطط البحث:

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور: يبحث الأول في الدراسات السابقة من اعمال نظرية وتجريبية لإدراك العلاقة ما بين النظام المالي والنمو الاقتصادي. ويبحث الثاني في تحليل بنية النظام المالي السوري المعاصر وتحديد حالته بالنظر إلى معايير Germidis، Kessler و Meghir (1991). وأخيراً، يختص الثالث بالإصلاحات المالية في الدول النامية وتحديد شروطها الأولية وتقييم الإصلاحات المالية السورية، ثم النتائج والتوصيات.

المحور الأول: الدراسات السابقة

قمنا بتقسيم الدراسات السابقة إلى ثلاثة محاور: يعرض المحور الأول بشكل مختصر مقاربات التحليل المالي وامتداداتها وكذلك انتقاداتها. في حين يبحث المحور الثاني في التفاعل ما بين تنمية النظام المالي والتنمية الاقتصادية، ليقوم المحور الثالث بشرح كيف بإمكان بنية النظام المالي التأثير على النمو الاقتصادي.

1 – التحرير المالي والنمو الاقتصادي: كانت سياسات تمويل التنمية في الدول النامية حتى بداية الستينات متأثرة بالأفكار الكينزية ومؤيدة لسياسات الكبح المالي التي كانت الحكومات تمارسها بهدف توليد نمو اقتصادي عبر اللجوء إلى سياسة نقدية تضخمية مترافقة مع معدلات فائدة ضعيفة لتمويل الاستثمار، وقد كان هدف ذلك خلق الشروط لكي تتمكن الآليات النقدية والمالية من التأثير على الاقتصاد الحقيقي (Verdier، 2001). وهكذا، كان التيار السائد هو أن التنمية المالية هي نتيجة للنمو الاقتصادي وليس العكس. وقد نجم عن ذلك معدلات فائدة حقيقية سالبة وارتفاع مذهل لمعدلات التضخم. من بعد مرحلة السياسات الكينزية، عاد إلى الظهور في الستينات اتجاه السببية (التمويل يقود التنمية الاقتصادية) المبني على أعمال Schumpeter (1911) مع روّاد التحرير المالي (Gerschenkron، 1962؛ Patrick، 1966؛ Cameron، 1967؛ Goldsmith، 1969). إن النظام المالي لدى Schumpeter (1911) يلعب عبر الخدمات المختلفة التي يزود بها دوراً لا مناص عنه في النمو الاقتصادي (Eschenbach، 2004). ومع ذلك، فإن عودة الأفكار حول دور التمويل في عملية التنمية الاقتصادية كانت في السبعينات مع McKinnon (1973) و Shaw (1973) في نظرية التحرير المالي حيث قدمها كل منهما كاستراتيجية تسمح بتحسين كفاءة الأنظمة

المالية، وبشكل غير مباشر، بمساعدة النمو الاقتصادي. شكلت أعمالهم قاعدة لاستراتيجية جديدة للتنمية مبنية على التعميق المالي والمصرفي أغرت معظم الدول النامية على تبني هذه النظرية. ومنذ نهاية السبعينات فإن دولاً من أمريكا اللاتينية (الأرجنتين، تشيلي، الأرغواي) قد طبقت سياسة التحرير المالي، لتلحق بها في بدايات الثمانينات دول في جنوب آسيا (كوريا الجنوبية، تايوان) ولتتبعها دول في المغرب والمشرق (تونس، المغرب، لبنان) في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات. إن تهافت تلك الدول على تبني نظرية التحرير أظهرها كعقيدة من شأن تطبيقها أن يسمح بالخروج من حالة التخلف. لاحظ الباحثان أن معظم الدول النامية كانت في الخمسينات والستينات مكبوحة مالياً وهي حالة تمثلت بتدخل مفرط للحكومة في القطاع المالي (وذلك بتسقيف معدلات الفائدة وبتأطير وبتوجيه الائتمان وغير ذلك) وأن حالة الكبح المالي تسببت بتباطء النمو الاقتصادي. وقد توصلا إلى ضرورة تحرير الأنظمة المالية بهدف تحسين مستوى التنمية الاقتصادية وذلك برفع معدلات الفائدة الأسمية بحيث تكون المعدلات الحقيقية موجبة (مجاورة لمعدلات السوق)، وبإلغاء التخصيص المباشر للتسليف وبمتابعة إرساء استقرار الأسعار. وقد أفسحت أعمالهم المجال لولادة عدد كبير من الأدبيات الاقتصادية. وإجمالاً، فإن الجيل الأول من ورثة التيار [Kapur (1983,1976)، Vogelو Buser (1976)، Galbis (1977)، Mathieson (1980,1979)]، ارتبط كما يشير Balassa (1993) ، بنمذجة المساهمات الأصلية أكثر من الإيتاء بأسس جديدة للتحرير المالي، إلا أن Fry (1988) قام بإغنائها بتحديد دالات الاستثمار والادخار. وبالنسبة إلى الجيل الثاني، ألهمت الدراسات النظرية اعمالاً تجريبية حديثة في التسعينات ومنها نماذج النمو الاقتصادي الداخلي المنشأ[7] التي بينت الأثر الإيجابي للأنظمة المالية على النمو الاقتصادي (Amable وChatelain، 1995). وقد برر Pagano (1993) التحرير انطلاقاً من أن نظاماً مالياً مطوراً يسمح بأفضل تخصيص للمصادر بسبب قدرته على إدارة الخطر وتجميع المعلومات. وقد تناولت دراسة Roubini و Sala–i–Martin (1995, 1992) معضلة الدول النامية وهي وجود نظام ضريبي غير كفء يمكن معه للسلطات الحكومية أن ترى في ضريبة التضخم مصدراً رئيسياً لمداخيلها.

لكن في المقابل، إن فشل تجارب التحرير المالي في بعض الدول النامية قد كان وراء ظهور تيارات نظرية جديدة مع بداية الثمانينات أظهرت الآثار السيئة للتحرير على التنمية الاقتصادية. فانتقادات البنيويين الجدد لم تأخذ في اعتبارها القطاع المالي الرسمي فقط وانما أيضاً القطاع المالي غير الرسمي وخلص كل من Van Winjbergen (1983) وBuffie (1984) إلى أن نموذج التحرير المالي يمثل فرملةً للنمو الاقتصادي ولا يتناسب مع واقع الدول النامية. أما الكينزيين اللاحقين، فانتقاداتهم اعتمدت على المفاهيم الكينزية الخاصة بالطلب الفعلي وبتفضيل السيولة وبينت أن التحرير المالي يُترجَم بتباطء اقتصادي ولا يكون فعالاً إلا في الأجل القصير (Burkett وDutt ،1991). أما بالنسبة للانتقادات المرتبطة بعدم تماثل المعلومات، فأظهرت دراسة Stiglitz وWeiss (1981) أن الأخذ بالاعتبار للعيوب الملازمة للأسواق المالية يسمح بتخفيض توقعات منظريّ التحرير المالي، وعليه يؤدي التحرير إلى حالة غير مثلى ويتطلب تدخلاً من الحكومة. أما بالنسبة إلى الانتقادات المرتبطة بصعوبات تمويل العجز الموازني، فقد أشارت دراسة Bencivenga وSmith (1992) إلى أنه في حال كان العجز الحكومي كبيراً، يمكن أن تظهر درجة مثلى من الكبح المالي. بل أن الحكومات اختارت العودة إلى الكبح المالي، وفق دراسة Reinhart وSbrancia (2015) للتعامل مع الدين في أعقاب الأزمة العالمية في 2008. ولم تجد دراسة .Bandiera et al (2000) من أثر للتحرير

7 إلى نهاية الثمانينات كان النموذج السائد هو نموذج النمو خارجي المنشأ أو نموذج Solow (1956)، إلا أن نواقصه في تفسير أسباب وأصل النمو الاقتصادي طويل الاجل أدى إلى ولادة التحليلات حول النمو الداخلي المنشأ التي أعادت إحياء النظرية النيوكلاسيكية وعززت الروابط الإيجابية بين المؤسسات المالية والنظام الانتاجي.

المالي على الادخار الخاص عبر تحرير معدلات الفائدة. كما بينت دراسة Arestis و Stein (2005) أن نموذج التحرير المالي يقود إلى إيمان خاطئ حول أن الإصلاح المالي يمكن أن يتم بمجرد انسحاب الدولة وخصخصة المؤسسات المصرفية الحكومية وإجراء تسويات على معدلات الفائدة. كما أن ثمة انتقادات اكثر حداثة تمحورت حول غياب الإشارة إلى المؤسسات في نموذج التحرير، حيث أشارت دراسة Ernst (2007) إلى أن إدماج التحليلات المؤسساتية في جسم النظرية الاقتصادية للتنمية يأتي من التغير الذي طرأ على مفهوم العولمة المالية بعد أن ظهرت الأخيرة كمصدر لعدم استقرار الدول النامية. كما اعتبرت دراسة Thirlwall (2008) أن دحض نموذج التحرير المالي يأتي من اعتباره لشكل الادخار ففرقت الدراسة بين الادخار المكتنز والادخار المالي. وإذا كانت هذه المساهمات الجديدة قد سمحت بإعادة إحياء الجدل حول دور الحكومات في إدارة الأنظمة المالية في البلاد النامية، فإن دراسة العلاقة بين تنمية الأنظمة المالية والنمو الاقتصادي تفرض نفسها.

2 – جدلية التفاعل بين تنمية النظام المالي والنمو الاقتصادي: يبدو أن الارتباط ما بين تنمية النظام المالي والنمو الاقتصادي هو أمر معترف به على نطاق واسع (World Bank، 1989). لكنه مع ذلك يبقى صحيحاً أن الخلاف الأساسي بين الاقتصاديين يقع حول تجاه السببية. إما أن نعتبر أن التنمية المالية هي المحرك للنمو الاقتصادي، أو ان نفترض أنها نتيجةً له أو نفترض وجود تأثير متبادل. وبالنسبة إلى Robinson (1952)، إن التنمية المالية هي نتيجة للنمو الاقتصادي، فالأخير سوف يُحدِثُ طلباً على الخدمات المالية التي سوف تؤدي إلى التنمية المالية. واعتبر Patrick (1966) أن التنمية المالية "المولدة لعرض الخدمات المالية" تسيطر خلال المراحل الأولية للتنمية الاقتصادية وعندما تصل هذه الأخيرة إلى النضج، فإن التنمية المالية "المُحَفَزة من الطلب على الخدمات المالية" تصبح مسيطرة وحينها فإن النمو الاقتصادي هو الذي يخلق توسع النظام المالي. وعلى الرغم من أن هذه المساهمة تزوّد باطار مرجعي مفيد، فإنها بالنسبة إلى Berthélémy و Varoudakis (1996) تتجاهل التكاملية بين الظاهرتين. ويبدو أن إهمال الخصائص الاجتماعية والسياسية والتاريخية والدينية في تفسير عملية النمو الاقتصادي قد يوقِع في خطأ تفسير النتائج لما للتنمية البشرية من أثر. ودرس King و Levine (1993a) الأثر الإيجابي للتنمية المالية على معدلات النمو المستقبلي للاقتصاد ومن ثم اختبرا في الاتجاه المقابل وتوصلا إلى وجود أثر. وتوصلت المساهمات الحديثة المنحدرة من نظريات النمو الداخلي المنشأ إلى وجود علاقة تبادلية. إن هذه السببية ثنائية الاتجاه، وفق Berthélémy و Varoudakis (1994)، تظهِر وجود توازنات عديدة. كما يمكن للأنظمة السياسية (Arestis و Demetriades، 1996) وللإرث القانوني أو الإطار المؤسساتي أن تلعب دوراً في التنمية المالية والاقتصادية (Demetriades و Hussein، 1996). وبرغم أن هذه النتائج لا تسمح بحسم الجدل حول اتجاه السببية، فإن ثمة إجماع حول أن الأداء الجيد للأنظمة المالية يساهم بشكل قوي في النمو الاقتصادي. ووفق Levine (2005)، يمارس النظام المالي تأثيره على مستوى الإنتاج عبر نوعية الخدمات المالية المقدمة وهذا يعتمد على وظائف النظام المالي المختلفة.

3 – تأثير بنية النظام المالي على النمو الاقتصادي: تمارس بنية النظام المالي أثراً معتبراً على الأداء الاقتصادي (Huveneers و Steinherr ، 1993). وقد افسح هذا التأثير المجال لجدل واسع والدول النامية معنية به بقدر ما هي تسعى لإجراء إصلاحات مالية لتحسين مساهمة التنمية المالية في التنمية الاقتصادية (Clement–Piotot و Scialom، 1995). وقد أشار Levine (2002) إلى أن الاقتصاديين يتحاجّون منذ زمن حول المزايا النسبية للأنظمة المالية القائمة على المصارف مقابل تلك القائمة على السوق. إن التصنيفات في الأدبيات عديدة لكننا نهتم

بتلك التي تأخذ تمويل التنمية الاقتصادية بالاعتبار. وينحدر التصنيف الاول الذي يعالج حالة البلاد النامية من اعمال McKinnon وShaw (1973) فقدم مفهومين: كبح مالي وتحرير مالي. وبالاستناد عليه، يميز Germidis، Kessler وMeghir (1991) نظاماً مالياً منظماً بشكل شديد عن آخر محرَّر. ومن ثم فإن ثمة تمييز بين انظمة مالية مبنية على المصارف وأخرى على الاسواق يعود إلى Gerschenkron (1962)، Cameron (1967) وChandler (1977). وفيما يخص النظام المبني على المصارف، نميز ما بين مصارف متخصصة ومصارف شاملة. ويأتي هذا التنوع في البنى من عوامل يمكن تلخيصها بأهمية الأعراف الأيديولوجية [Huveneers وSteinherr (1993، ص. 18)]، وبمستوى التنمية الاقتصادية [Amable و Chatelain (1995، ص.124)]. يبدو لنا أن التاريخ والخصائص الاقتصادية للبلاد والاوزان الاجتماعية والثقافية والدينية والنضج المالي تشكل كلها عوامل حاسمة في تطور بنية النظام المالي. وقد أظهرت مساهمة Amable و Chatelain (1995) أن معدل النمو الاقتصادي يرتفع بوتيرة أسرع حيث يسيطر النظام المصرفي لكونه يشجع المشاريع طويلة الأجل فقدمت بذلك دليلاً مهماً أن المصارف الشاملة تشكل أفضل داعم للاستراتيجيات الصناعية طويلة الأجل. ويمكن تلخيص مزايا النظام المصرفي بأنه: (أ) بتحويله لطبيعة الأصول، يمارس أثراً مفيداً على النمو الاقتصادي Bencivenga وSmith (1991). (ب) يؤمن رقابة فعالة (Fuente وMarin ، 1995). (جـ) يخلق انضباطاً مالياً فعالاً Benston (1994). (د) يخفض خطر السيولة (Huveneers وSteinherr، 1995). (هـ) يخفض الخطر التكنولوجي (Saint Paul، 1992). وبالمقابل، فعيوبه: (أ) يضعف الحذر مساهمته في النمو الاقتصادي (Huveneers وSteinherr، 1995). (ب) تتضمن منافسته غير الكاملة مخاطراً نظامية (Stiglitz، 1993). (جـ) تؤثر إفلاساته على ثقة القطاع العائلي (Amable، Chatelain وde Bandt، 1996). (د) تأطير التسليف المصرفي (Bencivenga وSmith، 1993). أما المزايا الرئيسية للأسواق المالية: (أ) تمتلك بعداً عالمياً (Levine وZervos ، 1998). (ب) ديناميكية. (جـ) تؤمن تقييماً جيداً للأنشطة (Berthélemy وVaroudakis ، 1996). أما عيوبها: (أ) يغلب عليها صفة عروض الشراء العامة والاجل القصير (Singh، 1992). (ب) لا تؤمن رقابة فعالة على المشاريع (Aglietta، 1995). أشار Levine (1997) إلى أنه من "منظور الخدمة المالية" فإن القضية ليست مصارفاً أو أسواقاً بل هي خلق البيئة التي يمكن فيها لكليهما أن يزودان بخدمات مالية سليمة تقود إلى النمو الاقتصادي. كما قدمت دراسة La porta، Lopez-de-Silanes، Shleifer وVishny (1997) منظوراً أحدث للبنية المالية ترفض أيضاً ذاك الجدل مصارف مقابل اسواق وترى أن النظام القانوني الذي يعمل بشكل جيد يسهل عمل كل منهما. وقد وجدت دراسة Beck وLevine (2004) أن للمصارف وللأسواق المالية تأثير إيجابي بشكل منفصل وبشكل مجتمع على النمو. بالمجمل، يقدم كلا النوعين مزايا وعيوب بالنظر إلى النمو الاقتصادي الا أنهما يمتلكان لتكاملية بينهما تساهم في تحسين مساهمتهما في تمويل النمو الاقتصادي (Verdier، 2001). وعليه، يعود للحكومات اتخاذ الاجراءات بغية تصحيح الاختلالات الناتجة عن عيوبهما.

من واقع عرضنا للدراسات النظرية والتجريبية السابقة حول نظرية التحرير وانتقاداتها، وجدنا أن أكثر ما يلائم الحالة السورية هو انتقادات نظرية التحرير، وخصوصاً تلك المرتبطة بصعوبات تمويل العجز الموازني، كما أنه وفق انتقادات الكينزيين اللاحقين، يجب تناول قضية التفاوتات في الدخول مما يلجم التوقعات المتفائلة للاستثمار كما أن وجود اشكال أخرى للادخار متنافسة مع الادخار المالي تدل على وجود متغيرات أخرى غير الفائدة تدخل في تحديد مستوى الادخار. أما بالنسبة للمهيكلين الجدد، فانتقاداتهم ملائمة ايضاً حيث أن للقطاع المالي السوري اللارسمي حضور هام

في الاقتصاد. أما بالنسبة للانتقادات المرتبطة بمشاكل المعلومات، فإنه في سياق التوجيه الانتقائي للتسليف لصالح القطاع العام فإن المصارف الحكومية تمارس تأطيراً للتسليف تجاه القطاع الخاص.

المحور الثاني: النظام المالي السوري المعاصر (1946 – 2010):

قمنا اولاً بتحليل تنظيم النظام المالي السوري خلال الفترة الممتدة من 1946 إلى 2010. ومن ثم عرضنا خصائص هذا النظام واخيراً قمنا بتحديد حالته بالنظر إلى معايير Germidis، Kessler و Meghir (1991).

1 – تحليل تنظيم النظام المالي السوري: يمكن تقسيم تطور النظام المالي السوري الى فترات ثلاث:

–**الفترة الليبرالية (1946 – 1962):** عقب حصول سورية على استقلالها عن فرنسا في 1946، وانفصال الليرة عن الفرنك في 1949، شهدت هذه الفترة إصدار مراسيم مهمة كالقانون الأساسي للنقد والتسليف في 1953. ويمكن تلخيص حالة السياسة النقدية والمصرفية بـ: وجود نظام أساسي للنقد والتسليف يخلق السلطات النقدية (مجلس النقد والتسليف، المصرف المركزي) – أدارة السياسة النقدية من قبل مؤسسات مالية مستقلة تضبط تطور الكتلة النقدية وتحافظ على قيمة الليرة وتراقب المصارف – وجود مصارف مستقلة تعمل في سوق تنافسي–تزايد في عدد المصارف التي لعبت دوراً رئيسياً في دعم القطاع الخاص. بالنتيجة، كان النظام المصرفي محدد بمستويين: مستوى المصرف المركزي ومستوى شبكة المصارف التجارية الخاصة. إلا ان هذا التطور لم يستمر بسبب تغيرات اقتصادية وسياسية أهمها الوحدة مع مصر 1958 حيث لم يعد قانون النقد مطبقاً وأُستبدِلَ مجلس النقد وتم تأميم المصارف، ثم وقع الانفصال في 1961 لتعود سورية إلى النظام الليبرالي.

–**فترة التحول الاشتراكي (1963 – 2000):** لم تدم العودة إلى النظام الليبرالي طويلاً من واقع حصول حدث مهم تمثل بثورة اذار 1963 التي احدثت تغييرات كبرى على صعيد الاقتصاد الوطني عموماً والنظام المالي خصوصاً. ومع بدء التوجه نحو التخطيط المركزي، تم تشكيل اللجنة الاقتصادية في 1966 وأُوكِلَت إليها مهام الأسعار، الفائدة، الادخار، القطع، التسليف بل حتى رقابة الجهاز المصرفي. ومنذ هذا التحول، شهد النظام المصرفي والمالي تغيرات جذرية في دور المؤسسات النقدية والمصارف. فبالنسبة **للمؤسسات النقدية:** ألغت الحكومة دور المؤسسات النقدية المستقلة المنشئة منذ 1953، فعُطلت مهام مجلس النقد قبل إلغاءها تماماً، تقييد دور المركزي ليقتصر على إصدار العملة وعلى كونه المقرض الأخير للحكومة ولمؤسساتها ولم يعد يلعب دور في إدارة السياسة النقدية وتقرير الحجم المناسب للإصدار النقدي والإشراف الفعال على المصارف. وعلى أثر ذلك، أصبحت استقلاليته موضع تساؤل[8]. وبالنسبة **للمصارف:** شهدت الفترة تأميم المصارف العربية والأجنبية، خلق مؤسسات مصرفية لخدمة الأهداف الاقتصادية العامة، تبني التخصص المصرفي (قرار1966/813). بالمختصر، تحول النظام المصرفي بعد 1963 نتيجة تطبيق آليات التخطيط الشامل إلى: نظام مصرفي مؤمم بالكامل، نظام محدد بمستوى واحد ما يعني الغياب الكامل للشبكة المصرفية الخاصة التي أُستبدِلت بمصارف حكومية متخصصة، وانحصر دور المركزي بوظيفتي إصدار النقد ومنح التسليف تنفيذاً للخطة الخمسية.

–**فترة الإصلاحات المالية والتحرير المالي (2001 – 2010):** تأخر إصلاح النظام المالي السوري كثيراً فالقطاع المصرفي كان خطأً أحمر كونه مصدر رئيسي للدخل وأداة سهلة لتمويل العجز الموازني ودعم القطاع العام وبقي بدون

8 لم يعد هذا المصرف يستوفي معايير الاستقلالية المعتادة وهي استقلالية المدراء (تعيين المدراء، مدة انتدابهم، اقالة ومشاركة الحاكم في الحكومة)، استقلالية الاهداف (هدف استقرار الاسعار، وزن المصرف المركزي في حل النزاعات مع الحكومة ومشاركتها في عملية الموازنة)، استقلالية الادوات (تقييد التمويل النقدي للعجوزات، موانع وحدود السلف وصفتها الموقتة، عدم مشاركة المصرف المركزي في السوق الاولي للدين العام، تحديد معدل الخصم من قبل المركزي).

أي إصلاح جدي إلى العام 2000[9]. ومنذ 2001، وجدت الحكومة السورية نفسها مجبرةً لأول مرة على البدء بإصلاحات مالية لأسباب منها استشعار الحاجة لإصلاح القطاع المالي أمام الأزمات، التوجه الجديد نحو اقتصاد السوق ومنح دور أكبر للقطاع الخاص، تشجيع الاستثمارات الأجنبية مما يتطلب نظام مالي مؤهل لذلك، الاعتماد على كمون البلاد المالي بعد زيادة الدين الخارجي عن 100% من الناتج القومي، توقيع اتفاقيات شراكة، الخوف من نفاذ احتياطيات البترول. أما محاور هذه الإصلاحات، فقد تركزت الموجة الأولى في 2001 على إعادة تأهيل المصارف الحكومية الموجودة، المحافظة على العمل بالتخصص المصرفي القطاعي (بالنسبة للزراعي، الصناعي، العقاري) وإلغاءه بالنسبة للمصارف الأخرى بحيث تصبح مصارف شاملة، السماح بزيادة رأسمالها من احتياطياتها ورفع سقوف تسليفها، إعادة منح رقابة المصارف إلى المصرف المركزي، تقديم تعويضات متنوعة لموظفيها، خلق مراكز تعليم وإدخال أنظمة محاسبية حديثة، السماح بتأسيس مصارف خاصة (مرسوم 2001/28)، قانون متعلق بالسرية المصرفية. أما الموجة الثانية في 2002، فمحاورها: إصدار القانون الجديد للنقد[10]، قانون إحداث هيئة الأوراق والأسواق المالية في 2005 وقانون سوق الأوراق المالية في 2006، ومرسوم 2006/55 للمعايير المالية الدولية، ومرسوم الاستثمار/2007 واصدار قانون خاص بتبيض الاموال.

2 – تحليل خصائص النظام المالي السوري المعاصر: لا تزال مرحلة التحول الاشتراكي ترسم بقوة أغلب ملامح النظام المالي على الرغم من محاولات التوجه نحو اقتصاد السوق. لذلك إن فهم خصائص السياسة النقدية والقطاع المصرفي خلال تلك المرحلة يساعد على تحديد حالة النظام المالي السوري. ويمكن تحديد **خصائص السياسة النقدية** بـ: التثبيت الاداري لأسعار الفائدة[11]، توجيه سياسة التسليف نحو القطاع العام، التوسع في عملية الإصدار النقدي، الرقابة الشديدة على سعر الصرف. أما **خصائص القطاع المصرفي:** التخصص بالعمل المصرفي[12]، إلغاء المنافسة المصرفية[13]، تعدد اجهزة الرقابة[14].

3 – تحديد حالة النظام المالي السوري بالاعتماد على معايير Germidis، Kessler وMeghir (1991)

تم وفق هذه الدراسة التمييز بين نظام مالي مكبوح تسيطر فيه الحكومة على الموارد ونظام متحرر يتسم بسيطرة قوى السوق، وهي تضم نوعين من المعايير[15]. وعليه، فإن أنماط الانظمة المالية الرسمية في البلاد النامية:

تنظيم مالي شديد	تحرير مالي شديد
التنظيم المالي	
تخصص الشبكات المصرفية	عدم تخصص
انفصال بين تجميع الودائع وتوزيع التسليف	اندماج
وجود منتجات مالية متخصصة	وجود منتجات مالية معيارية
مركزية المصادر	عدم مركزية المصادر
الأفضلية لاقتصاد الاستدانة (المصارف)	الأفضلية لاقتصاد الأسواق المالية
السياسة النقدية	
تساهل بالإصدار النقدي بهدف تعزيز النمو	سياسة نقدية صارمة بغية استقرار الأسعار والحفاظ على معدلات فوائد حقيقية موجبة

[9] لم يكن لذلك انعكاسات سلبية على النمو الاقتصادي إلى نهاية السبعينات لسببين: التطور الملائم لأسعار التبادلات النفطية والزراعية، وتوفر التمويل الخارجي المنخفض التكلفة، فقد كان تدفق المساعدات الاشتراكية والاعانات العربية خلال فترة الانطلاق الاقتصادي في السبعينات يشرح إلى حد كبير كيف كان بإمكان الحكومة تأجيل وضع سياسة فعالة لتطوير القطاع المالي، بيد أن انقطاع تلك المصادر الخارجية منذ الثمانينات كشف ضعف النظام المالي السوري وتأخره.

[10] ولم يكن القانون الجديد سوى العودة إلى قانون النقد والتسليف لعام 1953 والذي تم تعطيل العمل به في 1966 عقب التحول الاشتراكي.

[11] حسب سكر (1995)، فإن سياسة أسعار الفائدة تتصف بالعمل بأسعار فائدة منخفضة، تثبيتها لفترات طويلة، توحيدها على الودائع والقروض وتفضيل القطاع العام .

[12] بموجب قانون رقم 813 /1966 الذي فرض التخصص المصرفي وحصر المصارف بخمس هي: التجاري، العقاري، التسليف الشعبي، الزراعي والصناعي.

[13] على اعتبار أن معدلات الفوائد هي ذاتها لجميع المصارف، فليس من منافسة بينها فيما يتعلق بتلقي الودائع، كما أنها جميعها تعمل وفق خطة التسليف المفروضة من قبل اللجنة الاقتصادية. وهكذا، كل مصرف يمنح القروض ويتلقى الودائع في قطاعه من دون أي منافسة مع المصارف الأخرى المتخصصة.

[14] الهيئة المركزية للرقابة المالية، الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش، وزارة الاقتصاد، مفوضية الحكومة لدى المصرف المركزي بالإضافة إلى المصارف المتخصصة.

[15] معايير مؤسساتية تشمل تنظيم المنافسة من قبل السلطات العامة، سيادة المصارف المتخصصة على الشاملة، توزيع الفروع ضمن البلد، الصفة عامة أم خاصة/ وطنية أم أجنبية، الدور المسيطر للخزينة في النشاط المالي مقيماً بحسب حصة ديون الدولة في التسليف الداخلي الكلي، دور ووزن المصرف المركزي في تحديد وتطبيق السياسة النقدية وسياسة التسليف. ومعايير تغطي جوانب السوق تشمل مستوى أسعار الفائدة الحقيقية، مكانة الأسواق المالية، سياسات قطاعية للتسليف، التحكم بالقطع.

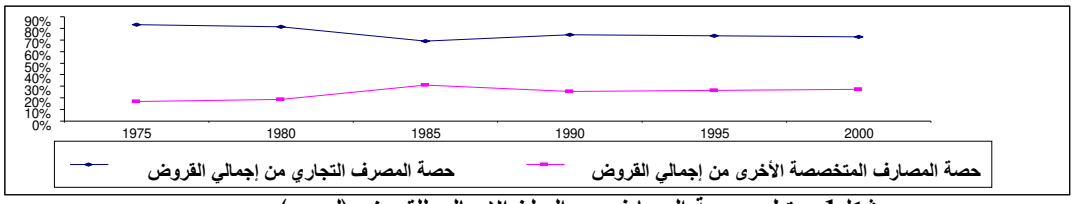
أسعار فوائد تتحدد إدارياً دور مركزي للخزينة إحكام الرقابة على العملات الصعبة ميل إلى تخفيض قيمة العملة	أسعار فائدة حرة تتحدد من قبل السوق لا ارتباط للخزينة حرية حركات رؤوس الأموال سياسة عملة قوية
الكفاءة التخصصية	
مؤيدة للاستثمار سياسة قطاعية للتسليف تدخل السلطات العامة في انتقاء الاستثمارات	مؤيدة للادخار تخصيص المصادر من قبل السوق انتقاء الاستثمارات بواسطة معدلات الفائدة

المصدر: Germidis، Kessler و Meghir (1991) ، pp. 27 – 28.

وبهدف تسهيل التحليل، سنختار المعايير الملائمة التي تعكس حالة النظام المالي السوري وتغطي الجانبين.

المعايير المؤسساتية:

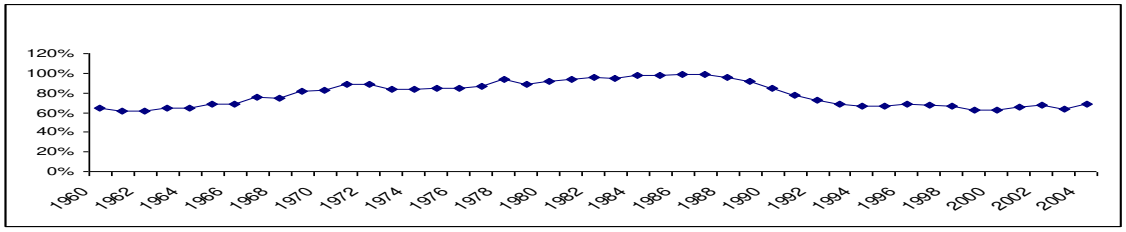
من تحليلنا للنظام المالي السوري فإنه إلى العام 2004 كان قائماً على خمس مصارف مملوكة بالكامل للحكومة. ولاحظنا غياباً كاملاً للمصارف الخاصة كما أنه بين الخمس مصارف يعتبر المصرف التجاري هو الاكبر بالنظر لحجم أصوله وودائعه وقروضه. وعليه، يمكن استنتاج المعيار المؤسساتي الأول أن النظام المصرفي السوري هو نظام مركز جداً. ويظهر الشكل التالي حصة المصارف من إجمالي القروض:



شكل1 – تطور حصة المصارف من المبلغ الاجمالي للقروض (ل.س.)

المصدر: المجموعة الاحصائية السورية

المعيار الثاني المؤسساتي هو أن النظام المالي السوري يتصف بسيطرة السلطة التنفيذية على السياسة النقدية، اي بغياب المؤسسات المالية المستقلة وبتبعية المصرف المركزي. ويمكننا أن نقدر درجة الاستقلالية للمصرف المركزي السوري انطلاقاً من حصة قروضه المتوجهة إلى الحكومة التي تمثل الجزء الأكبر كما يبين الشكل 2:

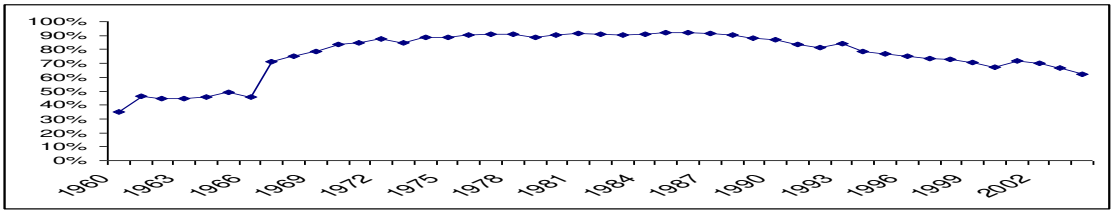


شكل 2 – تطور حصة الحكومة من القروض الممنوحة من المصرف المركزي

المصدر : IFS

يُلاحظ أن المصرف المركزي كان يساهم دوماً في تمويل العجز الموازني، ومن المعروف أن الدول التي يكون فيها الإقصاء المالي بدرجات عالية هي ذاتها التي تعرف مشاكل موازنية أكبر.

ويتعلق المعيار الثالث بمكانة الخزينة في التمويل، وهو شكل آخر للإقصاء المالي، تلك المكانة التي يمكن ربطها مع ضخامة العجز الموازني. ويمثل الشكل 3 تطور حصة الحكومة والقطاع العام من التسليف المحلي:



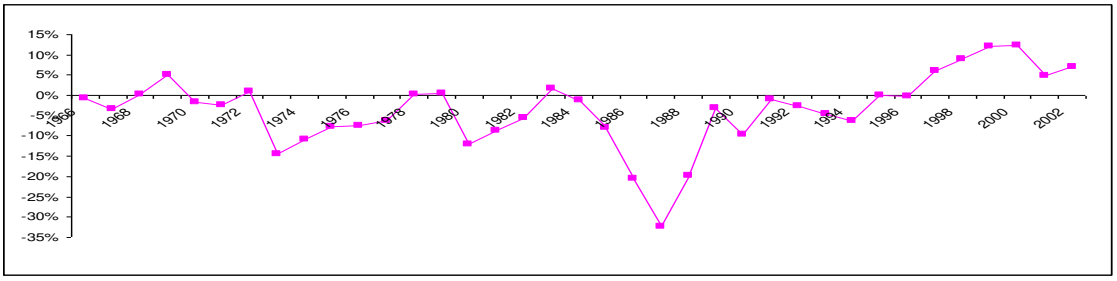
شكل 3 – تطور حصة الحكومة والقطاع العام من التسليف المحلي

المصدر : **IFS**

معايير السوق:

سعر الفائدة:

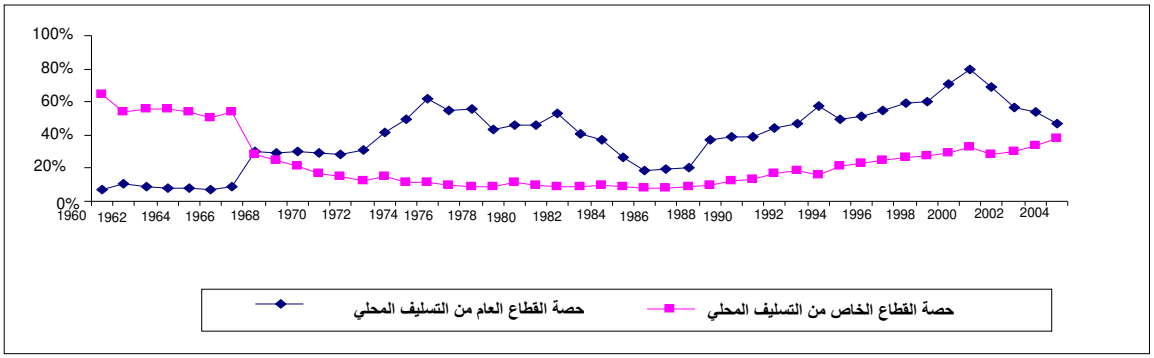
يشكل مستوى اسعار الفائدة الحقيقية المؤشر الأكثر أهمية لتقدير فعالية النظام المالي نظراً لتأثيره المباشر على الادخار والاستثمار، كما أن أحد ابرز سمات الكبح المالي هو التثبيت الإداري لأسعار الفائدة. وقد عرفت سورية معدلات فوائد حقيقية سالبة بين نهاية السبعينات والثمانينات وذلك مرتبط بالمستوى المرتفع من التضخم. ويعرض الشكل 4 معدلات الفوائد الحقيقية على الودائع التي تم حسابها من قبل الباحث بالمعادلة التالية: $100 * [1 - (1+p)/(1+r)]$ حيث r هي معدل الفائدة الاسمي على الودائع، P هو معدل التضخم. وقد تم استخدام هذه المعادلة من قبل العديد من الباحثين نذكر منهم [MCKINNON (1993، ص. 19)] و [Germidis، Kessler و Meghir (1991، ص. 145)].



شكل 4 – معدلات الفوائد على الودائع بالقيم الحقيقية

المصدر: تم الحصول على معدلات الفائدة الأسمية من تقارير المصرف المركزي السوري أما معدلات التضخم من إحصائيات صندوق النقد الدولي **IMF** التي تخص سورية.

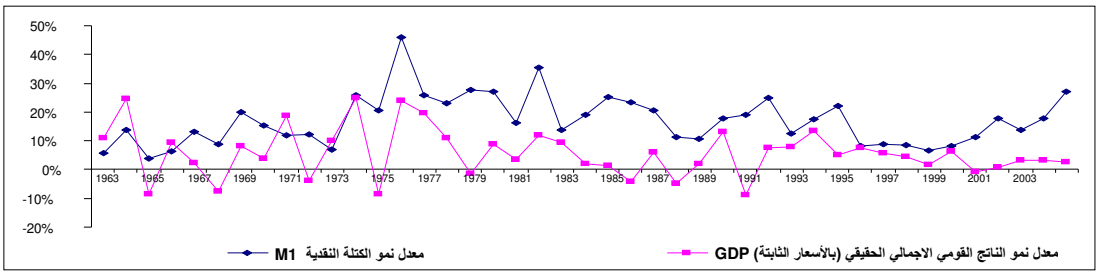
تخصيص المصادر: معيار آخر يسلط الضوء على الكبح المالي هو التخصيص القطاعي للتسليف المصرفي، وكنتيجة لذلك لم يكن هناك أي دور للسوق. وتمثل هذه السياسة شكل آخر لتدخل الحكومة في النشاط المالي. ويبين الشكل التالي جلياً كيف ادت سياسة تخصيص المصادر المتبعة إلى حرمان القطاع الخاص من التسليف:



شكل 5 – تخصيص المصادر بين القطاعين العام والخاص

المصدر: IFS.

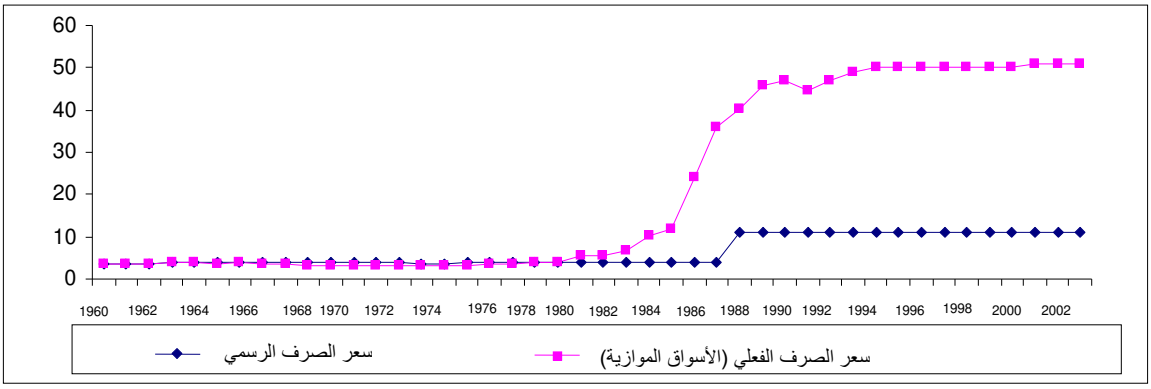
الإصدار النقدي: لطالما بُرِرَ الإفراط في الإصدار النقدي بالحاجة الكبيرة إلى التمويل نتيجة عدم كفاية الموارد العامة. إلا أن الزيادة في الإصدار النقدي أدت إلى زيادة الكتلة النقدية مقارنةً مع حاجات الاقتصاد السوري الحقيقية، مما نجم عنه عدم استقرار في المستوى العام للأسعار والتضخم وانهيار العملة الوطنية. ويظهر الشكل التالي التفاوت بين نمو الكتلة النقدية ونمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالأسعار الثابتة):



شكل6 – مقارنة بين معدلات نمو الكتلة النقدية M1 ومعدلات نمو الناتج القومي الإجمالي الحقيقي

المصدر: IMF.

سعر الصرف: تعتبر إمكانية صرف العملة الوطنية وحرية التحويلات بالعملات الصعبة إحدى معايير السوق الرئيسية. ومنذ 1963 عرفت هذه الإمكانية رقابة صارمة جداً[16]، ويبين الشكل الانخفاض الكبير في قيمة الليرة:



شكل 7 – تطور اسعار الصرف

المصدر: سعر الصرف الحقيقي وفق الأسواق الموازية والسعر الرسمي وفق المصرف المركزي والمصرف التجاري السوري.

وكنتيجة، سمحت لنا دراسة Germidis، Kessler و Meghir (1991) بتحديد حالة النظام المالي السوري وصولاً إلى العام 2004 كنظام مكبوح مالياً بشكل كامل، وهذا يعود إلى قيام نظام تخطيط مركزي اعتمد على السيطرة التامة على السلطة النقدية والمصرفية، الأمر الذي كان من شأنه إقصاء دور المؤسسات المالية المستقلة وتقليص دور المصارف التجارية إلى مجرد أداة لتنفيذ الخطة الاقتصادية مما عزز التأخر المالي والمصرفي للبلاد. ولعل ذلك يفسر لماذا تُعتبَر سورية بحسب دراسات عديدة كدراسة Creane et al. (2003) من الدول ذات مستوى التنمية المالية الأكثر ضعفاً في منطقة الشرق الاوسط وشمال إفريقيا. فعلى غرار غيرها من الدول النامية، وجدت سورية في الكبح المالي طريقة فضلى في الوصول إلى مصادر تمويل رخيصة (عبر ممارسة حق إصدار النقد، والضريبة التضخمية وتوجيه التسليف). لذلك فثمة مصلحة في إبقاء القطاع المالي على حاله دون تطوير طالما أن هذا التطوير سيصعّب

[16] **وبفضل التدخل المستمر للسلطات، أمكن المحافظة على سعر صرف 3.95 ليرة سورية للدولار إلى مطلع الثمانينات إلا ان هذه الاجراءات مجتمعةً لم تسمح خلال الثمانينات بذلك واعتباراً من 1981 تم البدء باستخدام سياسة تعدد اسعار صرف وفي 1988 تم تخفيض سعر الصرف الرسمي بنسبة 100% ليصبح 11.20 ل.س. ولم يكد العام 1989يمر حتى بلغ 45 ل.س. ليتراوح من بعد ذلك بين هذه القيمة و 50 ل.س.**

من جباية ضريبة التضخم وتدبير مصادر تمويل للقطاع العام، هذا الأخير الذي كان غالباً ما يُنظَر إليه كسبب أساسي لأزمات المصارف العامة ولهذه النقطة أهمية خاصة إذا عرفنا أنه في منطقة الشرق الاوسط ووفقاً لدراسة Bennett (2003) فإن حصة الحكومات في اقتصادات تلك الدول وخصوصاً في سورية وليبيا هي بالمتوسط من أكبر النسب في العالم، متجاوزةً حتى النسب المماثلة لدول الاتحاد السوفياتي السابق ودول شرق أوربا.

المحور الثالث : الإصلاحات المالية في الدول النامية

1. أهمية إصلاح الأنظمة المالية في الدول النامية: أخذت هذه القضية أولوية كبيرة منذ الأزمة المالية العالمية في 1981 – 1982 التي رسمت نهاية فترة تدفق الأموال الخارجية نحو هذه الدول التي اصبحت مجبرةً على الالتفات نحو تعبئة المصادر الداخلية لتمويل نموّها. كما أن سياسات الكبح المالي في تلك الدول أعاقت تطوير النظام المالي وأثرت على النمو. أظهرت هذه العوامل الحاجة لإصلاح الانظمة المالية للاستناد على نظام مالي قوي قادر على تعبئة المصادر الوطنية بحيث تصبح التنمية المالية والنقدية شرطاً مسبقاً للتنمية الاقتصادية.

2 . شروط الإصلاح المالي الناجح : تجارب من الدول النامية في التحرير المالي

إن المرور من نظام مركزي إلى نظام السوق يتطلب مرحلة انتقالية بمدة غير محددة تبعاً لعوامل أهمها الشروط الاقتصادية الكلية والمالية. وتأخذ فترة التحول أهمية كبيرة لأنه ينبغي خلالها وضع الضوابط النقدية والمالية الداخلية الملائمة للتخلي عن السياسات التدخلية وكذلك إنشاء البنية المؤسساتية للنظام المصرفي الذي يؤمن العبور نحو نظام السوق بكل أمان. إن التحول الإيديولوجي نحو حرية السوق ليس مجرد إصدار قوانين مؤسساتية. وفي هذه الصدد أشار Mackinnon إلى أن الاقتصادات اللاتينية والإفريقية التي عرفت تأخراً اقتصادياً لم تكن قادرة على تطبيق رقابات ضريبية ونقدية داخلية بهدف تفكيك سياساتهم التدخلية. وفي المقابل، تتناول توصيات الاقتصاديين فرض قيود على السرعة التي يتم بها وقف العمل بالسياسات التدخلية في النظام الذي يقوم بالتحول وخصوصاً قبل فتح الأسواق للإقراض والاقتراض، وهكذا فالرقابة المالية تسبق التحرير المالي. وعليه، ينبغي تحقيق عدة شروط خلال فترة التحول وقبل الشروع بتحرير النظام المصرفي وهي:

أولاً – الشروط الاقتصادية الكلية الأولية: إن نجاح عملية التحرير المالي يتطلب تطبيق الإصلاحات التالية:

أ – سياسة إرساء استقرار اقتصادي كلي: أظهر Caprio (1994) أن استقرار الأسعار والنظام المالي ومصداقية السياسات يمكن أن تكون المفاتيح الثلاث التي تفسر نجاح الدول الآسيوية وفشل اللاتينية في عملية الإصلاح المصرفي والتحرير المالي. ويعتبر التضخم التهديد الأكبر لأن الأسواق المالية والمؤسسات تكون غير قادرة على اتخاذ قرارات صحيحة. لذلك تمثل معالجته أولوية بالنسبة لتحرير القطاع المصرفي، ويتطلب الأمر رقابة على معدل نمو M1 بشكل يتقيد بمعدل نمو الناتج القومي الإجمالي وهذا يتحقق لدى Barro و Gordon (1983) بتأمين استقلالية المصرف المركزي، لأن ذلك يدعم مصداقية السياسة النقدية المتبعة والعملة الوطنية.

ب . الإصلاحات الضريبية: يمثل العجز الموازني مشكلة بالنسبة لمعظم الدول النامية حيث غالباً ما يكون لهذه الدول ميل إلى اللجوء لصك العملة لتأمين تمويل عجوزاتها الحكومية. وعلى اعتبار أن صك النقود، بحسب Mackinnon و Shaw يمثل تمويلاً تضخمياً فإنه ينبغي البحث عن مصدر آخر للتمويل. إن خلق نظام ضريبي فعال على أساس شرائح واسعة بمعدلات منخفضة يأخذ أهمية كبيرة لتحقيق تحرير مالي ناجح.

ت . الإصلاحات القضائية والمحاسبية والتشريعية: أشار World Bank (1989) إلى أن التحرير المالي لا يشكل شرطاً كافياً لتأمين تطوير القطاع المالي بل لا بد من أن يُكمَّل بتحسين الانظمة القضائية والمحاسبية والتشريعية

ووضع قواعد لنشر معلومات كاملة. ووفق دراسة .Levine et al (2000) فإن البلاد التي تميل إلى امتلاك وسطاء ماليين أكثر تطوراً هي تلك التي تمنح قوانينها للدائنين أولوية في الحصول على القيمة الفعلية الكلية لمطالباتهم، وتطبق أنظمتها القانونية العقود بشكل صارم بما فيها عقود الحكومة، وتكون معاييرها المحاسبية معيارية وتنتج تقارير مالية ذات نوعية عالية وقابلة للفهم والمقارنة. وفي معظم الدول النامية غالباً ما تكون الأنظمة القضائية والتشريعية والمحاسبية لا تلبي متطلبات العمليات المالية الحديثة.

ثانياً – الشروط المالية للإصلاح: إن تطوير الوساطة المالية لا يقتصر على مجرد إلغاء التشوهات الناتجة عن القيود على النظام المصرفي (من تسقيف لمعدلات الفائدة وبرامج تسليف مباشر) لان ثمة تسويات في سياسات أخرى تؤثر مباشرة على القطاع المالي: فأولاً إن بيئة سليمة ومنظمة وإشراف فعال للقطاع المصرفي هي شرط مسبق، وثانياً إن الإصلاحات المؤسساتية في القطاع المصرفي هي ضرورة ملحة. ويمكن عرض تلك الشروط:

أ – تعزيز إجراءات التنظيم الاحترازي والرقابة الفعالة: أشار Fry (1988) إلى أنه ينبغي أن يقترن التحرير بتعزيز لعملية التشريع الاحترازي والإشراف الفعال على النظام المصرفي. واعتبر Mackinnon (1991) أن غياب الرقابة الاحترازية على القطاع المصرفي هي عامل مهم ساهم في فشل برامج التحرير المالي في تشيلي.

ب – اختيار المقاربة الأمثل لإصلاح النظام المالي

1– مقاربات الإصلاح المالي: عند إصلاح القطاع المصرفي في اقتصادات التحول نحو التحرير المالي واقتصاد السوق، هناك مقاربتين مختلفتين: مقاربة المدخل الجديد ومقاربة إعادة التأهيل. حيث أشار Claessens (1996) إلى أنه عند إصلاح النظام المالي في اقتصادات التحول، فإن ثمة جدل كبير حول الحكومة، هل ينبغي لها أن تحاول إصلاح المصارف الحكومية الموجودة (مقاربة إعادة التأهيل) أم أن نظاماً مصرفياً جديداً خاصاً يمكن أن يظهر (مقاربة المدخل الجديد) أم أن خليطاً من المقاربتين يقيد أنشطة المصارف الحكومية وينشّط نظام مصرفي خاص. وتتطلب مقاربة المدخل الجديد التفكيك والخصخصة لمصارف الحكومة الموجودة ودخول مصارف خاصة جديدة وتصفية المصارف التي تواجه مشاكل. أما بالنسبة إلى مقاربة إعادة التأهيل، فهي تشير إلى إعادة رسملة المصارف الحكومية الموجودة ووضع برامج لتطويرها مؤسساتياُ ومن ثم خصخصتها في النهاية. إن اختيار مقاربات الإصلاح ونجاحها يعتمد على الشروط الأولية للنظام المالي.

2 – **الشروط الأولية المؤثرة على اختيار المقاربة في اقتصادات التحول:** على الرغم من تشابه ظروف البداية لاقتصادات التحول نسبياً، فإنه هناك اختلاف في بعض النقاط في بداية مرحلة التحول، نذكر منها:

أ– الإرث المؤسساتي وعمق النظام المالي: إن التطور المؤسساتي شرط مسبق لنظام مالي سليم وله تأثير كبير على اختيار مقاربة الإصلاح المالي. ففي بداية التحول، يمكن أن تبدأ بعض الدول من قاعدة مؤسساتية أقوى[17]. وعليه، تلائم مقاربة إعادة التأهيل أوضاع بداية أفضل كإرث مؤسساتي أغنى وتعميق مالي أكبر. في المقابل، أشار De Melo et al. (1996) إلى أن شروطاً سيئة في البداية كبنى احتكارية وملكية حكومية للمصارف تجبر على عدم اعتماد ما هو موجود أصلاً بل إعادة البدء من جديد واختيار مقاربة المدخل الجديد. لاحظت الدراسات أنه مع شروط أولية متواضعة، يظهر اختيار مقاربة إعادة التأهيل كخيار سيئ يُترجَم بتقدم أبطئ.

[17] **كأن يكون قد سبق لها الشروع بإصلاحات مصرفية ابكر، اصلاحات مكملة اكبر، وضع اقرب لاقتصاد السوق، مصارف ذات اداء افضل، عدد اكبر من المصارف، برامج رسمية لإعادة الرسملة، بنية تحتية مصرفية افضل، تعميق مالي اكبر للقطاع المالي مترجم بحصة اكبر للكتلة النقدية بالمعنى الواسع M2 في الناتج القومي الاجمالي، مؤشر ثقة افضل في النظام المالي مترجم بحصة أقل للنقد في الدوران في الكتلة النقدية M2، حصة اكبر من التسليف الممنوح إلى القطاع الخاص وغيرها.**

ب- مدى التطور الاقتصادي الكلي: إن الدول التي كان لها شروطاً أولية أفضل على صعيد الاقتصاد الحقيقي وتقدماً في السياسات المكملة الأخرى كان لديها ميل لامتلاك تعميق مالي أكبر وقروض متعثرة أقل. وكنتيجة، يصبح التضخم والعجز الضريبي أقل احتمالاً. في هذه الدول، تكون مقاربة إعادة التأهيل أكثر جاذبية. أما دولاً ذات تنمية اقتصادية أدنى وعمق مالي أضعف ومصارف مهمشة فإن مقاربة الدخول الجديد تكون أكثر احتمالاً.

ت- مدى إصلاحات المشاريع والإصلاح القانوني: فالمصارف تستند على النظام القانوني المتضمن إجراءات متعلقة بالتحصيل والإفلاس بغية تعزيز مطالباتهم. إن مشاريعاً أفضل تعجّل بتحقيق تقدم مؤسساتي في القطاع المصرفي. كما أن نجاح إصلاحات المشاريع العامة يعتمد على مستوى التنمية المالية حيث أظهرت دراسة Demirguç-Kunt و Levine (1994) أنه حين كان القطاع المالي مطوراً بشكل معقول (فليبين، كوريا) تمت إصلاحات المشاريع العامة بنجاح في حين أنها أخفقت حين لم يكن أداء النظام المالي كافياً (مصر، تركيا).

ث- الإرادة السياسية: ان مقاربات الإصلاح المالي والنتائج المحققة ليست محددةً فقط بالشروط الأولية والإصلاحات المكملة لأنه من الصعب حقيقةً الالتزام بإصلاح القطاعات المالية إذا كانت إرادة الحكومة غائبة.

ثالثاً - مراعاة المراحل التدريجية لعملية التحرير المالي: بعد تحقيق إرساء استقرار الأسعار بمستوى مقبول واختيار المقاربة الأمثل للإصلاح المالي، فإنه ينبغي أن تأخذ عملية التحرير المالي في حسبانها التدرج التالي:

أ - التخلي عن سياسات الكبح المالي: وينبغي أن يتم هذا التخلي خلال فترة التحول بدءاً من تحرير أسعار الفائدة، فبعد تحقيق استقرار الأسعار وتخفيض التضخم والعجز الموازني لا بد من إقامة سوق للإقراض وللاقتراض وذلك بتطبيق معدلات فائدة مربحة على الودائع والقروض يمكن تعديلها تبعاً لمعدلات التضخم. وتدل دراسات Gelb(1989)، Mac-kinnon (1993) على أن الدول التي طبقت معدلات فائدة موجبة بالقيم الحقيقية أصبح لديها تعميق مالي اسرع، نمو للإنتاج اكبر، استخدام لرأس المال أكثر كفاءة، تحسن في سعر الصرف وتراجع لمؤشر الاستدانة الخارجية وتراجع حضور الأسواق غير الرسمية. ومن ثم يجب تنظيم تدفق التسليف عبر وضع قواعد لعمليات الإقراض والاقتراض بحيث تستقر الأسعار كما يجب إبطال برامج التسليف الموجه بحيث تعكس الأسواق الأسعار الحقيقية لندرة الموارد. وأخيراً يجب تحقيق استقلالية المركزي مما يساهم في تحسين فعالية دوره في تمويل الاقتصاد. وتبرز دراسة Barro و Gordon (1983) مزايا هذه الاستقلالية كمصداقية لمحاربة التضخم. ومن بين المعايير المتعارف عليها لتقييم الاستقلالية، تحدد دراسة Cukierman، Webb و Neyapti (1992) الشروط التي يكون المركزي متوجهاً فيها إلى تمويل العجز الموازني.

ب - إزالة عوائق الدخول أمام المصارف التجارية الخاصة: لا يجب رفع عوائق الدخول أمام المصارف الخاصة إلا بعد التأكد من أن المصرف المركزي أصبح قادر على الرقابة على المؤسسات المالية.

ت - تشجيع دمج المصارف الحكومية: تهدف هذه المرحلة إلى جعل المصارف الحكومية الموجودة أكثر تنافسيةً وإلى تعزيز دورها في تمويل القطاعات الإنتاجية.

ث - إقامة الأسواق المالية: وهي أداة بحد ذاتها من عملية التحرير المالي إلا أن تحقيقها ليس ممكناً إلا بعد التعميق المالي.

3. تقييم الإصلاحات المالية السورية: اختارت الحكومة بموجب القانون 28 للعام 2001 مقاربة إعادة التأهيل للشروع في إصلاح المصارف الحكومية الموجودة مع السماح لعدد محدود من المصارف الخاصة بالعمل. وقد بدأت قرارات الإصلاحات المالية بالصدور منذ 2001 وقد تم عرض محاور تلك الإصلاحات خلال البحث. إن اختيار مقاربة إعادة

التأهيل كاستراتيجية لم يساعد على تحقيق تطور ملائم وسريع لقيام مؤسسات ومهارات ضرورية لانطلاق نظام مالي سليم للأسباب التالية:

أ–أمام ضعف الإرث المؤسساتي فإن هذه المقاربة يمكن أن تظهر كسياسة عاجزة طالما أن التقدم سيكون بطيئاً. وطالما أن مشاريع القطاع العام لم تحظَ بعد بإصلاح حقيقي، فإن الحكومة ستجد نفسها مدعوةً إلى الحد من المنافسة المصرفية وإلى إبقاء مصارفها كمصدر رئيسي لتمويل المشاريع العامة.

ب–إن حجر الزاوية لمقاربة إعادة التأهيل هي إعادة رسملة المصارف الحكومية وتطبيق برامج للتطوير المؤسساتي، إلا أن ذلك لم يتم وتم فقط السماح بزيادة رؤوس أموالها باستخدام احتياطيات غير كافية مما يدل على عدم استعداد الحكومة لتحمل تكلفة إعادة الرسملة، وهذا ما يفسر استمرار ظهور مشاكل القروض المتعثرة.

ت– لم يتم بعد إنجاز الإصلاحات المكملة الضرورية (كإرساء الاستقرار الاقتصادي، والإصلاحات القانونية، إصلاحات المشاريع). فالإصلاحات المالية في سورية تعاني منذ البداية من التوقيت السيئ ومن غياب استراتيجية شاملة تتقيد بمراحل الإصلاح، وقد كان عليها أن تبدأ مع الإصلاحات الاقتصادية المطبقة منذ نهايات الثمانينات. فضلاً عن أنها أُطلِقَت في بيئة اقتصادية كلية غير مستقرة (تضخم وعجز موازني مرتفعين، غياب إصلاح القطاعات الحقيقية) مما منع نمو القطاع المالي. ومن دون إعادة هيكلة المشاريع العامة، فإنه ليس هناك الكثير من الفرص أمام المصارف لمنح التسليف. كما أن الإصلاحات المالية بدأت في بيئة من الركود مما جعل مسيرتها بطيئة حيث يشير Caprio (1995) إلى أهمية قضية توقيت الإصلاح المالي حيث مسيرة الإصلاحات تكون سريعة في الشروط الجيدة وبطيئة عندما تكون القيمة الصافية للمقترضين مُخفَّضة نتيجة صدمات كالركود.

ث – كما نعتبر أن هناك توقيتاً سيئاً بالسماح بدخول المصارف الخاصة لأن الإصلاحات المالية قد بدأت قبل خلق المؤسسات المالية المستقلة القادرة على رسم السياسة النقدية الملائمة والإشراف والرقابة على المصارف عبر الأدوات غير المباشرة. وهكذا، سمحت الإصلاحات بدخول جديد لمصارف خاصة في حين أن الشرط المالي للمصارف الحكومية لا زال هشاً ولا زال الإشراف غير فعال والتشريع المصرفي ضعيفاً.

وكنتيجة، لم تحقق تلك الإصلاحات هدفها المرجوّ من تحسين لمساهمة النظام المالي في تمويل الاقتصاد السوري وما يؤكد ذلك هو ما ورد في دراسة الرداوي (2010) التي أشار فيها إلى وضع الاقتصاد الكلي في 2008 مقارنةً مع الأعوام السابقة حيث عرف كل من معدل نمو الناتج الاقتصادي وحصة الفرد من الناتج المحلي تراجعاً كما عرفت معدلات التضخم والبطالة والفقر الشديد ارتفاعاً، واللافت هو استمرار تدني حصة الاستثمار من الناتج المحلي بنسبة لم تتجاوز 25% بينما تجاوزت 35% في البلدان المشابهة. كما شهد الإنفاق الاستثماري العام والخاص تراجعاً وتركز أولوياتهما على الخدمات ومجالات المال والتأمين والعقارات بينما كان نصيب القطاعات الانتاجية ضئيلاً. كما ورد أن الإصلاح الضريبي كان محدوداً من حيث مساهمة الضريبة في التنمية. وبالنظر إلى السياسة النقدية، فعلى الرغم من صدور قانون النقد الأساسي الجديد في 2001 الذي يمنح الصلاحيات إلى المصرف المركزي بما يؤهله لممارسة دوره في تفعيل أدوات السياسة النقدية إلا أنه لم يستطع أن يمارس هذا الدور وذلك بسبب عدم توفر الأدوات الفعالة للسياسة النقدية القادرة على التأثير على كمية عرض النقد أو سعر الفائدة نتيجة عدم وجود سندات حكومية تسمح بممارسة عملية بيع وشراء السندات في السوق المفتوحة من ناحية ، وعدم السماح بتحديد سعر الفائدة في السوق وفق قوى العرض والطلب بل تحديدها بشكل إداري من ناحية أخرى. واستمر حضور القطاع العام ممثلاً بحصة عالية من التسليفات الممنوحة من قبل القطاع المصرفي بالليرة السورية والقطع الأجنبي لتبلغ في نهاية حزيران 2009

حوالي 75 %. وعلى الرغم من إعطاء المصارف هامشاً أكبر من الحرية في تحديد سعر الفائدة، فالتحرير الكامل لسعر الفائدة بحيث تعكس قوى العرض والطلب لم يحصل بعد ولا زالت تتحدد إدارياً.

ومع ذلك، يجب النظر إلى الإصلاحات المالية السورية المنفذة في العقد الأول من الألفية الثالثة على أنها جزء من حركة أوسع شهدتها سورية في تلك الفترة عنوانها العريض هو الانفتاح على الخارج وقد تجلت ملامحها – بالإضافة إلى التحرير المالي الجزئي – بتحرير وانفتاح تجاري على الخارج تحت شكل العديد من الاتفاقات التجارية، وبتبني المعايير المالية الدولية IFRS بغية تحقيق توافق دولي على مستوى المعلومات والتقارير المالية. أشارت العديد من الدراسات ومنها دراسة Berthélémy و Varoudakis (1996) إلى أن تحرير النظام المالي بعد فترة طويلة من الكبح المالي لا يسمح للاقتصاد بإعادة إيجاد النمو الاقتصادي ما لم يخرج الاقتصاد أولاً من مصيدة الفقر بمعنى أنه لا بد لحجم قطاع الوساطة المالية أن يتجاوز العتبة الحرجة، وهو ما لم يحدث مع المصارف السورية الحكومية. وكذلك الأمر بالنسبة إلى التحرير التجاري، فلا يمكن أن تكون له آثاراً ايجابية إلا إذا امتلك الاقتصاد نظاماً مالياً مطوراً لان تحقيق نتائج من الانفتاح التجاري يتطلب حركية قطاعية لرأس المال وفقاً للمزايا التنافسية للاقتصاد وهو أمر لا يتحقق الا بظل نظام مالي فعال. وعلى صعيد تبني المعايير المالية الدولية IFRS فإنه هو الاخر لم يعطي ثماره من تحسين لنوعية المعلومات المالية وتحقيق توافق دولي بحسب دراسات القاضي وهاشم (2015) وأوبان (2020) وذلك بسبب الانتقائية في تبني المعايير وكذلك التعديل غير المبرر لمحتواها، مما جعل القوائم المالية للمصارف مضللة وأثر على تخصيص المصادر.

الاستنتاجات والتوصيات:

أظهر تحليلنا للنظام المالي السوري أنه يتناسب مع حالة الكبح المالي المحددة من قبل أصحاب نظرية التحرير المالي مما يقوض من مساهمة النظام المالي في تمويل الاقتصاد السوري كما أن الإصلاحات المالية لم تتمكن من إحداث أية فروق في تحسين عمل المصارف الحكومية بل على العكس أدت إلى تواجد مصارف غير قابلة للحياة إلى جانب مصارف سليمة. وعلى اعتبار أن سورية هي من الدول التي تمثل فيها الوساطة المصرفية النمط الرئيسي لتمويل الاقتصاد فقد لاحظنا أنه لم يتم القيام بهذه الوساطة من قبل المصارف الحكومية كما يجب. وقد ظهر معنا أن من أسباب عدم كفاءة أنشطة المصارف التجارية الحكومية ما هو داخلي يتعلق بالمصرف نفسه من ضعف للإدارة الحديثة وغياب للمهارات في مجالات الصيرفة والتمويل، وما هو خارجي ناجم عن سياسات الكبح المالي المتبعة منذ أكثر من نصف قرن، وضعف الإرث المؤسساتي، وضعف عمق النظام المالي، وضعف الشروط الأولية على صعيد الاقتصاد الحقيقي حين إطلاق هذه الإصلاحات (من عدم استقرار اقتصادي كلي متمثل بمعدلات عالية من التضخم والعجز الموازني وسياسات تعدد أسعار الصرف)، وضعف النظام القانوني والقضائي وتردد الإرادة الحكومية. وفي ظل تلك الشروط، يبدو أن اختيار الحكومة لمقاربة إعادة تأهيل المصارف الحكومية مع السماح لعدد محدود من المصارف الخاصة كان غير ملائم لتحسين فعالية القطاع المصرفي ولم يؤدي إلى قيام نظام مالي سليم.

وعليه يمكن تلخيص **نتائج البحث:**

1 – إن غياب نظام مالي سليم مستقل في سورية لم يسمح للوسطاء الماليين من تحديد وتمويل أفضل مشاريع الاستثمار المستحقة (مع التوجيه الانتقائي للتسليف لصالح الحكومة والقطاع العام وإقصاء القطاع الخاص) ومن تعبئة

الادخار (مع سلبية معدلات الفائدة مصحوبةً بمعدل تضخم مرتفع جداً) ومن مراقبة صرف القروض إلى القطاع العام (مع إسناد رقابتهم إلى جهات من القطاع العام نفسه).

2 – وعلى صعيد السياسة النقدية، فإن الأدوات غير المباشرة هي غائبة ولم يكن بإمكان المصرف المركزي استخدام أدوات السياسة النقدية للتدخل على معدلات الفائدة (كونها مثبتة إدارياً) وعلى السيولة المصرفية (كونها شبه غير موجودة)، الأمر الذي دفع زيادةً إلى الإفراط بالإصدار النقدي. كما يُلاحظ غياب إطار مرجعي شامل لقيادة السياسة النقدية.

3 – وبالنسبة إلى القطاع المصرفي، فالمصارف العامة تتصف بتدخل الحكومة في توزيع التسليف وبالخسائر وبمشاكل السيولة وبنسبة مرتفعة من الديون غير المنتجة وبرأس مال متواضع وبتركز شديد (75% من إجمالي الاصول المصرفية تعود إلى المصرف التجاري لوحده) وبغياب المهارات الحديثة في مجال الصيرفة والتمويل. وعلى صعيد الرقابة المصرفية، لا زالت سورية في مرحلة متأخرة فالبلاد لا تمتلك طرق حديثة لتجميع البيانات اللازمة للرقابة الاحترازية وغالباً ما تمثل حسابات مصارفها العامة انتهاكاً لبعض المعايير المصرفية (كنسب الأموال الخاصة ونسب القروض غير المنتجة).

4 – أما القطاع المالي غير المصرفي، فقد كان غائباً ولم تبصر سوق الأوراق المالية النور إلا في 2009 وإن إحداثها ليس سوى خطوة أولى بحاجة إلى العديد من الخطوات الأخرى لكي تأتي ثمارها.

5 – وعلى صعيد الانفتاح التجاري، فإن وجود نظام سعر صرف متعدد وآخر موازي وغموض سياسة سعر الصرف وتعديلاته المستمرة حدّ من قيام قطاع تجاري قوي وحركة رؤوس أموال أجنبية.

6 – وعلى الصعيد المؤسساتي، فإن نوعية وفعالية المؤسسات بما فيها النظام القضائي والإدارة والقانون العام وحقوق التملك لم تكن هي الأخرى بأحسن حال. فالنظام القضائي يعاني من التأخر، وكنتيجة فالعقود لا يتم التقييد بها ونسب تحصيل القروض ضعيفة والأنشطة التجارية والاستثمارية مقيّدة.

7–على صعيد المعلومات المالية، فعلى الرغم من تبني IFRS فإن ذلك لم يؤدي لتحسين نوعية هذه المعلومات.

التوصيات : بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها، يمكن القول أنه إذا ما أرادت سورية أن تستند على نظام مالي كفء لتأمين الانطلاقة الاقتصادية، فإن عليها:

1 – تطبيق سياسة جديدة من تثبيت الاستقرار الاقتصادي الكلي أولاً قبل أي إصلاح مالي ومصرفي.

2 – تحرير معدلات الفائدة تحريراً كاملاً بحيث تعكس قوى العرض والطلب وتقدم قيماً موجبة بالقيم الحقيقية.

3 – إعادة هيكلة القطاع المصرفي بحيث تتوجه الأموال لصالح القطاع الخاص.

4–إتباع سياسة "استهداف التضخم"، تبني الأدوات غير المباشرة للحد من الإصدار، وضع ضوابط للقطاع المالي 5 – إصلاح نظام القطع وهو لا يتحقق إلا بتفعيل دور المؤسسات النقدية في الإشراف الحقيقي على احتياطيات القطع وتقرير وتنفيذ سياسة القطع الأجنبي وتوحيد أسعار الصرف وإجراء التصحيح عليها عبر التحرير التدريجي لها بترك تحديدها إلى قوى السوق وصولاً إلى إلغاء نظام الرقابة على القطع وخلق سوق حر لها.

6 – تحسين الإطار القضائي والمحاسبي والتشريعي ووضع قواعد نشر معلومات كاملة أكثر.

7 – ولعل التحدي الأكبر يكمن في معالجة مشكلة الفساد الذي بات ظاهرة متفشية ممنهجة ويشكل بيئة غير مؤاتيه لنجاح عملية التحرير المالي. فوفق تقرير منظمة الشفافية العالمية للعام 2017، فإن سورية هي من بين العشر دول

الأكثر فساداً في العالم وذلك بسبب انعدام الاستقرار والحروب وتحديات الإرهاب. وهذا ما يفسر الأهمية التي أولاها السيد الرئيس الدكتور بشار الأسد لعملية الإصلاح الإداري في كلمته حول الإصلاح.

وبتحقيق هذه الشروط المسبقة أولاً، يمكن حينها فقط للسلطات العامة أن تخلق الشروط الملائمة للقيام بإصلاحات مالية من شأنها أن تحسن كفاءة الأنظمة المالية وتعزز دورها في تمويل التنمية الاقتصادية.

Reference

AGLIETTA M. (1995), « Macro-économie financière », 2ème éd., Collection la Découverte, Paris, p 128.

AMABLE B., CHATELAIN J. B. (1995), « systèmes financiers et croissance : Les effets du court-termisme », *Revue Economique*, n°3, pp.827-836.

AMABLE B., CHATELAIN J. B. (1995), «Efficacité des systèmes financiers et développement économique », *Revue Economie Internationale*, n°61, pp. 99-130.

AMABLE B., CHATELAIN J. B., DE BANDT O. (1996), « Confiance dans le système bancaire et croissance économique », *Revue Economique*, vol. 47, n°3, mai, pp.397-407.

ARESTIS P. et DEMETRIADES P. (1996) « Finance and Growth: Institutional Considerations and Causality », UEL Department of Economics, Working Paper n°5.

ARESTIS P. et STEIN H. (2005), «An institutional perspective to finance and development as an alternative to financial liberalization», International Review of Applied Economics, vol. 19, n°4, p. 381–398.

BALASSA B. (1993), « Financial Liberalization in Developing Countries », in Money, Trade and Competition, Essays in Memory of Egon Sohmen, Ed. by h. Giersh, Springer-Verlag, Berlin.

BANDIERA O., Caprio G., Honohan P. et Schiantarelli F., (2000), «Does financial reform raise or reduce saving?», Review of Economics and Statistics, vol. 82, n°2, p. 239–263

BARRO R. J., GORDON D. (1983), « Rules, Discretion and Reputation in a Model of Monetary Policy », *Journal of Monetary Economics*, n°12, July.

BECK T & LEVINE R., (2004). "Stock markets, banks, and growth: Panel Evidence," Journal of Banking & Finance, Elsevier, vol. 28(3), pages 423-442, March.

BENCIVENGA V. R., SMITH B. D. (1991), « Financial Intermediation and Endogenous Growth », *The Review of Economic Studies*, vol. 58, n°2, pp.195-209.

BENCIVENGA V. R., SMITH B. D. (1992), « Deficits, inflation and the banking system in developing countries: the optimal degree of financial repression », Oxford Economic Papers, vol. 44, n°4-October, pp. 767-790.

BENCIVENGA V. R., SMITH B. D. (1993), « Some Consequences of Credit Rationing in an Endogenous Growth Model », *Journal of Economic Dynamics and Control*, vol.17, pp. 97-122.

BENNETT A. (2003), "Failed Legacies: Escaping the Ghosts of Central Planning", Finance and Development, March 2003, Volume 40, Number 1.

BENSTON G. J. (1994), « Universal Banking », Journal of Economic Perspectives, vol. 8, n°3, pp. 121-143.

BERTHELEMY J. C., VAROUDAKIS A. (1996), « Politiques de développement financier et croissance », Études du Centre de Développement de l'OCDE, série « Croissance à long terme », Paris, pp.51-64.

BUFFIE E. F. (1984), « Financial repression, the new structuralists, and stabilization policy in semi-industrialized economies », Journal of Development Economics, vol. 14, n°3, p. 305–322.
BURKETT P., DUTT A. K. (1991), « Interest Rate Policy, Effective Demand, and Growth in LDC's », International Review of Money Finance and Banking, n° 1/2, pp.127-153.
CAMERON R. (1967), « Banking in the early stage of industrialisation », Oxford University Press.
CAPRIO G., ATIYAS I., HANSON J. A. (1995). "Financial Reform: Theory and Experience", New York: Cambridge University press, New York.
CAPRIO, G . JR., FOLKERTS-LANDAU . D., LANE, T.D. (1994), "Building Sound Finance in Emerging Market Economies". Washington, DC.: IMF.
CHANDLER A.D. (1977) *The Visible Hand : the managerial revolution in American business*, Cambridge, Harvard University Press.
CLAESSENS S. (1996), « Banking Reform in Transition Economies », World Development Report 1996, World Bank , Policy Research Working Paper, n° 1642, pp.1-30.
CLEMENT-PIOTOT H., SCIALOM L. (1995) « Réformer l'intermédiation en Russie : des options », *Revue Economique*, vol 46, n°2.
CREANE S., GOYAL R., MOBARAK A. M., SAB R. (2003) "Financial Development and Economic Growth in the Middle East and North Africa", Newsletter of the Economic Research Forum, for the Arab Countries, Iran and Turkey, volume ten, number two.pp.12-14.
CUKIERMAN A., WEBB S.B. et NEYAPTI B. (1992) « Measuring the Independence of central Banks and its Effect on Policy Outcomes », *The World Economic Review*, vol. 6, n°3.
DE LA FUENTE A., MARIN J. M. (1995), « Innovation, Bank Monitoring and Endogenous Financial Development », *Journal of Monetary Economics*, vol.38, n°2, pp. 269-301.
DE MELO M., DENIZER C., GELB A., TENEV S. (1996), « Explaining Transition: The Role of Initial Conditions in Reforming Socialist Economies », Policy Research Department, January, World Bank, Washington, D.C.
DEMETRIADES P. and HUSSEIN K. A. (1996), "Does Financial Development Cause Economic Growth? Time-series Evidence from 16 Countries", Journal of Development Economics, 51: 387-411.
DEMIRGUC-KUNT A. et LEVINE R. (1994), « The Financial System and Public Enterprise Reforms: Concepts and Cases», Policy Research Working Paper n° 1319, July.
DIAZ-ALEJANDRO C. (1985), "Good-Bye Financial Repression, Hello Financial Crash", Journal of Development Economics, vol. 19, n° 1-2, pp. 1-24.
ERNST E. (2007),« La place des institutions dans la théorie de la croissance endogène», in Institutions et développement: la fabrique institutionnelle des trajectoires de développement, Économie et société, Presses universitaires de Rennes.
ESCHENBACH F. (2004), Finance and Growth: A Survey of the Theoretical and Empirical Literature, Tinbergen Institute Discussion Paper, Tinbergen Institute.
FRY M. J. (1988), « Money, Interest, and Banking in Economic Development », 2nd ed in 1995, Johns Hopkins University Press, Baltimore, London.
GELB A. (1989), « Financial Policies, Growth and Efficiency », Working paper n° WPS 202, Country Economic Department, Washington D.C.
GERMIDIS D., KESSELER D., MEGHIR R. (1991), « Systèmes financiers et développement: quel rôle pour les secteurs formels et informels? » Publications de l'organisation de coopération et de développement Economique (O.C.D.E), Etudes de Centre de Développement, Paris.

GERSCHENKRON A. (1962) *«Economic Backwardness in Historical Perspective: A Book of Essays»*, The Belknap Press of Harvard University Press.
HUVENEERS CH., STEINHERR A. (1993), « Economie industrielle des institutions bancaires : réglementation, structure et performance », *Revue d'Economie Financière*, n27, hiver 1993, pp.13 – 46.
KING R., LEVINE R. (1993a), « Finance and Growth : Schumpeter might be right ». *The Quarterly Journal of Economics*, n°108, August, pp.717-737.
LA PORTA R., LOPEZ –DE-SILANES F., SHLEIFER A., VISHNY R.W. (1997), « Legal Determinants of External Finance », *NBER Working Paper Series*, pp. 1131-1150.
LEVINE R. (2002) « Bank-based or Market-based Financial Systems : Which is Better ? ». *William Davidson Institute Working Paper n°442, Février.*
LEVINE R. (2005), «Finance and growth: theory and evidence», Handbook of economic growth, vol. 1, pp. 865–934.
LEVINE R., LOAYZA N., BECK T. (2000), « Financial Intermediation and Growth: Causality and Causes », *Journal of Monetary Economics* (46), pp 31-77.
LEVINE R., ZERVOS S. (1998) « Stock Markets, Banks and Economic Growth», The American Economic Review, vol. 88, n°33, pp. 537-558.
LEVINE Ross, 1997, «Financial development and economic growth: views and agenda», Journal of economic literature, vol. 35, n°2, p. 688–726.
MAC-KINNON R. I. (1973) « Money and Capital in Economic Development », Brookings Institution, Washington D.C., P 77 – 79.
MAC-KINNON R. I. (1991), « Monetary Stabilization in LDCs » in Liberalization in the Process of Economic Development. Edited by Lawernce B, Krause and Kim Kihwan. Berkeley and Los Angeles: University of California Press.
MAC-KINNON R. I. (1993), "The Order of Economic Liberalization: Financial Control in the Transition to a Market Economy", The Johns Hopkins University Press, Baltimore and London.
PAGANO M. (1993) «Financial Markets and Growth: An Overview», *European Economic Review*, n°37, pp. 613-622
Reinhart C. M. and Sbrancia M. B. (2015), " The Liquidation of Government Debt", IMF Working Paper, Research Department, January 2015 , IMF.
ROBINSON J. (1952), « The rate of interest and other essays », London, MacMillan.
ROUBINI N., SALA-I-MARTIN X. (1992), « Financial Repression and Economic Growth ». Journal of Development Economics, vol. 39, n°1, pp.5-30.
ROUBINI N., SALA-I-MARTIN X. (1995), « A Growth Model of Inflation, Tax Evasion, and Financial Repression ». *Journal of Monetary Economics*, vol. 35, n° 2, (1995), pp.275-301.
ROUSSEAU P. et WACHTEL P. (2011), «What is happening to the impact of financial deepening on economic growth», Economic Inquiry, vol.49, n°1, p.276-288
SAINT-PAUL G. (1992) «Technological Choice, Financial Markets and Economic Development », *European Economic Review*, vol. 36, n°4, May, pp.763-781.
SHAW E.S. (1973), « Financial Deepening in Economic Development », New York, Oxford University Press.
SINGH. A (1992) « The Stock Market and economic Development : Should Developing Countries encourage stock Market ? », *UNC TAD, Discussion Paper* n°49, Genève.
STIGLITZ J. E. (1993), «The Role of State in Financial Markets, proceedings of the World Bank annual conference on Development Economics», pp.19-52.

STIGLITZ J. E., WEISS A. (1981), « Credit Rationing in Markets with Imperfect Information », *American Economic Review*, vol. 71, n°3, June, pp.393-410.
THIRLWALL A. P., 2008, Economics of Development: Theory and Evidence, Édition:8th Revised edition. Basingstoke ; New York, Palgrave Macmillan.
VERDIER A. C. (2001), Libéralisation financière et croissance économique: le cas de l'Afrique subsaharienne, Paris, l'Harmattan.
World Bank (1989), "World Development Report 1989: Financial Systems and Development", New York: Oxford University Press.
WINJIBERGEN S. V. (1983), « Interest Rate Management in LDC's », *Journal of Monetary Economics*, vol. 12, n°3, September, pp.433-452.

المراجع العربية:

أوبان عبدالله (2020)، "تقييم تبني المعايير المحاسبية الدولية – دراسة حالة لمرحلة الأزمة وما قبلها"، مجلة جامعة تشرين، العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 42، العدد 5.
Abdallah Oban (2020), "Assessment Of The Adoption Of International Accounting Standards In Syria - Case Study Of The Crisis Phase And Before", Tishreen University Journal Eco. & Leg. Sciences Series, Vol. (42), N. (5).
الرداوي تيسير (2010)، "إضاءات على الخطة الخمسية الحادية عشرة"، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة والعشرون، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق.
Al Radawi Tayseer (2010), "Lights on the eleventh five-year plan", Tuesday's twenty-third economic symposium, Syrian Economic Sciences Society, Damascus.
سعيفان سمير(2003)، "قضايا الإصلاح الاقتصادي والمالي في سورية" ، دار الرضا للنشر والتوزيع.
Seifan Samir (2003), "Issues of Economic and Financial Reform in Syria", Dar Al-Ridha for Publishing and Distribution.
سكر نبيل (1994)، "الاصلاح المصرفي في سورية"، ندوة الثلاثاء الاقتصادية التاسعة، جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق.
Sukar Nabil (1994), "Banking Reform in Syria", Tuesday's Ninth Economic Symposium, Syrian Economic Sciences Society, Damascus.
القاضي حسين (2002)، "الإصلاح الاقتصادي في سوريا إلى أين؟" دار الرضا للنشر والتوزيع، دمشق.
Alkadi Hussein (2002), "Economic Reform in Syria, which prospective?" Dar Al-Rida for Publishing and Distribution, Damascus.
القاضي حسين، هاشم محمد (2015) "الأثر المضلل للتطبيق المنفرد للمعيار المحاسبي الدولي رقم (21) على مستخدمي القوائم المالية في المصارف السورية الخاصة"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 37، العدد 1.
Al kadi H. and Hashem M. (2015), "The misleading impact of international accounting standard No (21) individually on users of informative at private Syrian banks", Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (37) No. (1).

مواقع على الإنترنت:

https://www.transparency.org/news/feature/mena_a_very_drastic_decline الشفافية الدولية 2017
https://carnegie-mec.org/2015/01/07/ar-pub-60301 مركز كارنيغي للشرق الأوسط 2015

إحصاءات:

International Financial Statistics (IFS) 2003 , 2006 ،IMF
المجموعة الإحصائية السورية – المكتب المركزي للإحصاء 2000